تفعيل القطاع الإقتصادي غير الرسمي في التنمية الريفية في بعض قري محافظة البحيرة.

محمد نبيل جامع، عبد الرحيم الحيدري، محمد ابراهيم العزبي، حماد ابراهيم حامد علي

قسم التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.

الموجز:

تسعي هذه الدراسة بصفة رئيسية إلي البحث عن سبل تفعيل القطاع الاقتصادي غير الرسمي. والمقصود بكلمة "تفعيل" يتعدى مجرد كلمة "تنظيم" أو كلمة "تأهيل" المذكورتين في دستور 2014، أو كلمتي "دمج أو إدماج" شائعتي الاستعمال والمقصود بهما تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي وتحويله إلى اقتصاد رسمي بغرض زيادة رقابة الدولة وتوسيع حجم القاعدة الضريبية من أجل زيادة موارد الدولة. وتتمثل فلسفة كلمة "تفعيل"هنا في تحسين أداء الاقتصاد غير الرسمي سواء اشتمل ذلك على دمجه في الاقتصاد الرسمي أم لا، وقد إستهدفت هذه الدراسة مايلي: التعرف علي بعض الخصائص الاقتصادية والإجتماعية للمبحوثين العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، و التعرف علي دوافع العمل في الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية من وجهة نظر المبحوثين، والتعرف علي مداخل تنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي المختلفة وتحديد أهميتها النسبية من وجهة نظر كل من الخبراء والعاملين غير الرسميين، ثم تقديم مقترحات لتحسين أداء الاقتصاد غير الرسمي.

وقد أستخدمت الدراسة الأسلوب المختلط القائم علي الجمع بين البحوث الفهمية والوضعية، كما وأستخدمت طريقة در اسة الحالات المتعددة، وكانت العينة عمدية، وتوزعت ما بين الصيادين والبنائين والخبراء.وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أهم سبل تفعيل دور الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الريفية هي: تسهل إجراءات تسجيل المشروعات غير الرسمية، وتقديم إعفاءت ضريبية لأصحابها، وإدخالهم في حزمة برامج الحماية الاجتماعية، وعمل نقابات لهم تطالب بحقوقهم، واستحداث أو تفعيل كيانات ينضم لها غير الرسميين تضمن إستمرارية العمل لهم، وسن تشريعات تنظم حياة غير الرسميين مثل دفع الضرائب، وعدد ساعات العمل، والأجراليومي، والدخول للنشاط، وتمويل النشاط، وتحديد الملكية. أما بالنسبة لتطبيق مداخل تنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي. أشارت النتائج التي تم دراستها إلي أن الصيادين والبنائين قد ركزوا على المداخل الاجتماعية وهي الحماية الاجتماعية والمدخل المؤسسي التي تحتل قمة أولوياتهم، بينما تقع هذه المداخل في ذيل قائمة الأولويات بالنسبة للخبراء. أما الخبراء قد ركزوا علي مداخل التسويق، والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل. ولم يحظي مدخل فرض الضريبة بالقبول بالنسبة لكل منهما.

مشكلة الدراسة:

احتل القطاع الإقتصادي غير الرسمي مكانة عظيمة بين الإقتصاديات في دول العالم المختلفة، وخاصة في الدول النامية، فقد ساهم إنتاجه بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمتص أكثر من 70% من العمالة في الدول النامية (عثمان، 2018: 1).

ويلعب القطاع الاقتصادي غير الرسمي دوراً هاماً في خلق فرص العمل، كما تبين من خلال الدراسات أن نمو التشغيل في القطاع الاقتصادي غير الرسمي في مصر كان في فترة الثمانينات، والتسعينات أعلي من نمو التشغيل في القطاع ذاته في شمال أفريقيا في نفس الفترة. ويعد القطاع الاقتصادي غير المنظم ذو طبيعة معاكسة لإتجاه الدورة الإقتصادية، فإذا اتجهت الي الهبوط زاد حجمه والعكس صحيح (ثابت، 2006 :2).

وعلي الرغم من أن الاقتصاد المصري يعاني من عدة مشاكل إلا أنه يمتلك ميزة وهي تنوع أنشطته الاقتصادية، وهذه تنقسم إلي قسمين أولهما أنشطة إقتصادية رسمية .وثانيهما أنشطة إقتصادية غير رسمية، الأخيرة لها أشكال متعددة متمثلة في القطاع الصناعي، الباعة الجائلون، سوق الأموال المدفوعة دون مقابل، مجال التعليم، النقل والمواصلات، سوق الدولار، الاسكان، العمل دون تسجيل رسمي داخل القطاع الرسمي، وجميعها لها عائد كبير ولاتدخل ضمن إطار حسابات الدولة القومية (الغيطاني والخولي،2015: 11-12).

وقد أخذت الدولة المصرية في الاهتمام بالقطاع غير الرسمي وتفعيله وتأهيله ـ علي الرغم من عدم وجود أو ضآلة بيانات واضحة عنه ـ وذلك لما له من دور فاعل في تحقيق التنمية في المجتمع المصري بشقيه الريفي والحضري، وقد أستدل علي ذلك من خلال ماورد في دستور 2014 المادة 28 التابعة للباب الثاني المقومات الاساسية للمجتمع المذكورة في الفصل الثاني المقومات الاقتصادية والتي نصت صراحة علي " تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله " (دستور جمهورية مصر العربية ،2014: 16).

وتتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن سبل تفعيل القطاع الاقتصادي غير الرسمي في المناطق الريفية، والمقصود بكلمة "تفعيل" يتعدى مجرد كلمة " "تنظيم" أو كلمة "تأهيل" المذكورتين في دستور 2014، أو كلمتي "دمج أو إدماج" شائعي الاستعمال والمقصود بهما تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي وتحويله إلى اقتصاد غير رسمي بغرض زيادة رقابة الدولة وتوسيع حجم القاعدة الضريبية من أجل زيادة موارد الدولة. وتتمثل معني كلمة "تفعيل" في الدراسة الحالية في تحسين أداء الاقتصاد غير الرسمي سواء اشتمل ذلك على دمجه في الاقتصاد الرسمي أم لا، وكذلك بصرف النظر عن زيادة رقابة الدولة عليه طالما أن تحسين أداء الاقتصاد غير الرسمي سوف يؤدي إلى زيادة إسهامه في الناتج الوطني الكلي وتحقيق التنمية الاقتصادية بالمعايير الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بمعايير غير اقتصادية كتحسين نوعية الحياة للعاملين فيه ورفع معدل العمالة وتخفيض نسبة البطالة بآثارها الاجتماعية السلبية وكذلك التنمية الشخصية والسيكولوجية للعاملين فيه من خلال تحقيق الذات والأمان النفسي والاجتماعي. وهذا كله يمكن أن يؤدي إلى التحول إلى الاقتصاد الرسمي وزيادة القاعدة الضريبية بناءً على التنمية وليس بناءً على مجرد الدمج بكل الأساليب الممكنة عدا سبيل التنمية لهدف استراتيجي وفلسفة لتفعيل الاقتصاد الرسمي

أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة فيمايلي:

1- التعرف علي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

2- التعرف علي دوافع العمل في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من وجهة نظر المبحوثين.

3- التعرف علي مدي فاعلية مداخل تنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي المختلفة، وتحديد أهميتها النسبية، وإمكانية تطبيقها، من وجهة نظر كل من الخبراء والعاملين غير الرسميين.
4- تقديم مقترحات مبنية علي نتائج الدراسة، لتحسين أداء الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة إسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الريفي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في البحث عن سبل تفعيل القطاع الاقتصادي غير الرسمي في التنمية الريفية لما له من دور فاعل في حل مختلف مشاكل السكان الريفيين من توفير لفرص العمل وتقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومايترتب علي ذلك من تحسين مستوي المعيشة وتخفيف معاناة السكان المحليين، ومن ثم الإسهام في عملية التنمية الريفية.

أولاً:الإطار النظري و المرجعي:

لايوجد تعريف محدد للاقتصاد غير الرسمي ولكن يمكن التركيز علي نواحي محددة للعمل غير الرسمي وهي كما يلي:
1- عدم تسجيل النشاطات المختلفة ضمن الحسابات القومية (علي، 2017: 150؛ عبد الغفار، 2016: 6؛ Gutman، 1977: 26؛ الاسرج، 2010: 3؛ wahba ، 4:2009؛ Garcia-Boliver، 2006: 5).
2- أنشطة لايخضع أصحابها للبيروقراطية والروتين والقواعد والقوانين والإجراءات الإدارية من الالتزام بأية أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية، أو تجاوز ضوابط العمل المنصوص عليها قانونا مثل عدم التصريح بممارسة العمل و إحصائيات (الأجر الأدني، عدد ساعات العمل، تجهيزات الأمن). (سليمة ، 2014: 27-28؛ زعلاني، 2011: 197؛ مكتب العمل الدولي، 2014: 3؛ الاسرج، 2010: 3؛ wahba، 2009:4؛ بناصر، بدون تاريخ: 130).
3- أصحاب هذه الأنشطة لايخضعون للرقابة الحكومية (Gutman، 1977: 26).
4- أصحاب هذه الأنشطة لايستفيدون من حماية الدولة لهم (غروفر، 2012: 6؛ معهد بحوث التنمية الاجتماعية، 2000: 11).

ويمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدراسة علي أنه: عبارة عن أنشطة أومنشآت يديرها أشخاص يعملون بها بصفة غير رسمية وتنتج سلع وخدمات مشروعة.

ويشتمل الاقتصاد غير الرسمي علي نمطين مختلفين وهما كما ذكرها الشربيني وآخرون (2016: 33) كما يلي:
1- قطاع المشروعات الصغيرة: هذا النوع يمثل 25% من الاقتصاد غير الرسمي والذي يستوعب أعداد كبيرة من قوة العمل منخفضة الدخل.
2- **قطاع العمل العشوائي:** هذا النوع يمثل 75% من الاقتصاد غير الرسمي ، ويستوجب الإهتمام به في إطار استراتجيات محاربة الفقر.

وتتمثل العوامل المسببة لنمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي في عدة عوامل يمكن ذكرها فيما يلي:
1- العوامل السياسية: تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، والافتقار إلي سياسات التخطيط للقوي العاملة والتوظيف، والفساد السياسي (الشربيني وآخرون، 2016: 44؛ الساعدي والبصير، 2013، 210-212).

2- العوامل الاجتماعية: تتمثل في الزيادة السكانية في القطاع غير الرسمي، ومايرتبط به من مهاجرين، حيث نجد في مصر إرتفاع معدلات الفقر في قري الصعيد، وهذا سبب رئيسي لتضخم عمالة القطاع غير الرسمي (عبد الغفار، 2016: 25-28؛ الشربيني وآخرون، 2016: 44-46؛ ثورية ومبارك، 2016: 129؛ مكتب العمل الدولي ، 2014: 3).

3- العوامل الادارية: وتتكون من شقين :

الشق الأول: القواعد العامة: تتمثل في القوانين، واللوائح، والاجراءات المعقدة المطلوبة لتنفيذ فرص الاستثمار والتي تحتاج لوقت طويل لعمل التراخيص، وطول فترة تسجيل النشاط، والبيروقراطية، وعدد ساعات عمل أطول للعاملين مقارنة بالقطاع الرسمي، وغياب الثقة في المؤسسات، ومن ثم ضعف المؤسسات القائمة علي تفعيل القانون مثل إطالة مدة القضايا في المحاكم، وارتفاع تكلفة النشاط الرسمي، وزيادة الأعباء، وجباية الأموال من كافة الأجهزة الحكومية، وعدم وجود مرونة للقطاع الرسمي للانسحاب من الأسواق بعكس القطاع غير الرسمي، والقيود علي بعض الفئات من ممارسة مهنتهم في السوق الرسمية مما ترتب عليه في مصر زيادة نسبة عمالة الأطفال والنساء في السوق غير الرسمي (الشربيني وآخرون، 2016: 44-46؛ بن سعود، 2013: 10؛ عبد الغفار، 2016: 25- 28؛ غالي وآخرون، بدون تاريخ: 2؛الساعدي والبصير، 2013: 210-212؛ Abdalfatah،2012: 1-10؛ يحي ، 2015: 20-21؛ مكتب العمل الدولي، 2014: 7؛ ثابت، 2009: 2).

الشق الثاني: يتمثل في الفساد الإداري، والمالي كطلب الرشوة لإخفاء نشاط معين(الشربيني وآخرون، 2016: 44-46؛ غالي وآخرون ، بدون تاريخ : 2).

4- العوامل الاقتصادية: تتمثل في رفع الضرائب لسد عجز موازنة الدولة مما يؤدي الي التهرب الضريبي من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة، والتهرب من مسئولية دفع تأمينات اجتماعية، وسوء مناخ الاستثمار، و زيادة البطالة وخاصة البطالة المقنعة بسبب زيادة عرض العمل، وقلة الطلب عليه. نجد في مصر الاقتصاد الرسمي غير قادر علي خلق فرص عمل (تخفيض البطالة)، وإنخفاض مستوي المعيشة وذلك لارتفاع معدل الإعالة، وزيادة النموالسكاني، وانخفاض مستوي الأجر بالإضافة إلي تعطيل العمل بالقانون رقم 14 لعام 1964 والمعدل بالقانون 85 لعام 1973الذي نص علي تعيين جميع الخريجيين أصحاب المؤهلات والمدارس الثانوية خلال سنتين أو ثلاث علي التوالي بعد التخرج (بن سعود، 2013: 10؛ الشربيني وآخرون، 2016: 44-46؛ عبد الغفار، 2016: 25-28؛ غالي وآخرون، بدون تاريخ : 2؛Abdalfatah،2012:1-10؛مكتب العمل الدولي، 2014: 3؛يحي ، 2015: 20-21؛ Elmahdi، 2002: 1؛ ثابت، 2009: 2؛ عوض الله، 2002: 11).

5- العوامل الفنية: تتمثل في قلة خبرة، ومهارة العاملين، وضعف مستوي التكنولوجيا المستخدمة في القطاع غير الرسمي، وعدم وجود خطة لتدريب وتأهيل القوي العاملة (الساعدي والبصير، 2013: 210-212؛ عبد الغفار، 2016: 25-28؛ المالكي وآخرون ، 2000، 65؛ مكتب العمل الدولي ، 2014:3).

6- العوامل الثقافية: تتمثل في انتشار القيم (الأفكار) السلبية في المجتمع وهي الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية، ومدخلاتها، وعدم ملائمتها لسوق العمل، و التعيين العشوائي (غير المنظم) في مؤسسات القطاع العام الذي أدي إلي زيادة العمالة، وانخفاض الإنتاجية، و تفتيت ملكية الأرض الزراعية نتيجة للتوريث وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

ومايرتبط بها من إجراءات روتنية لتسجيلها (المالكي وآخرون، 2000: 65؛غالي وآخرون ، بدون تاريخ : 2؛ الساعدي والبصير، 2013: 210-212).

وقد تمثلت معايير الاقتصاد غير الرسمي في عدة أنماط كما أوضحها حسينة (بدون تاريخ، 10- 11) كما يلي:

1- الأعمال غير الزراعية ومن صفاتها سيطرة الأعمال اليدوية عليها، وإداراتها تكون بطرق غير رسمية، ولا تنطبق علي عمالتها معايير تتعلق بالتشريع أو التأمينات الاجتماعية.

2- لاتلتزم منشآته بوجود تراخيص لمزاولة المهنة أوالسجل التجاري أو الصناعي أو وجود عقد عمل، وتغطية العمل بالتأمينات الاجتماعية ، ودفع الضرائب عن النشاط الاقتصادي وفق دفاتر محاسبية، و سهولة الانخراط في النشاط ، وعائلية أو فردية ملكيةالنشاط ومصدر تمويل النشاط ،غير محدد، وصغر نطاق نشاط العمل، وفنيات ومهارات العمل في هذا القطاع محدودة من الناحية التكنولوجية ، أو التعنت من قبل الجهات الإدارية والرقابية (الشربيني، 2016: 43: 44؛wahba، 2009 :4 - 6؛ Elmahdi، 2002: 6؛ مكتب العمل الدولي ، 2014: 4).

لقد حددت صفة المنشأة رسمية أم غير رسمية بناءً علي معايير حددها المالكي وآخرون (2000 :17؛ Abdalhamid، بدون تاريخ: 3) وهي كالتالي:

بالنسبة للمعيار الأول: حجم العاملين ويقصد به العدد في المنشأة ويترواح مابين 5: 10أفراد ، ويمكن تفسير هذا المعيار من خلال تحديد العاملين بالقطاع الخاص غير المنظم الذي يشمل أنشطة تجارة التجزئة والذي يكون عدد الموظفين فيه أربعة موظفين أما الصناعات التحويلية والخدمات فيكون عدد الموظفين فيه تسعة موظفين أو أقل (Rizk and Shadw، 2013: 6).

المعيار الثاني: تمثل في درجة الالتزام بقوانين التسجيل، والضريبة، والعمل، والضمان في الدولة محل الاهتمام، بالملكية (العائلية أو الفردية) علي الترتيب.

أما المعيار الثالث والأخير: وهو نوع **الأدوات** المستخدمة في الإنتاج (المالكي، 2000: 17).

ولقد أوضحت دراسةAbd El-fattah (2012: 1- 9) أن هناك مجموعة من العوامل المرتبطة مع اللارسمية مثل ممارسات العمل، التوظيف، وعدد ساعات العمل، الأجور، والرواتب، والاستثمار في رأس المال البشري، والأرباح والأجور، والفساد الإداري (التعنت من قبل الجهات الإدارية)، والرضا الوظيفي. كما أن القطاع غير الرسمي يتأثر بكل من متغيري الجنس، والمستوي التعليمي.

وهناك عدة معايير أوضحها هدهود وآخرون (2017: 28) للتفرقة بين المنشآت الرسمية وغير الرسمية وهي تتمثل فيمايلي: غياب تسجيل كل من المنشأة بالسجل التجاري، النشاط الإنتاجي والخدمي لدي الجهة المختصة، لدي مصلحة الضرائب وإصدار فواتير ضريبية، وإمساك دفاتر منتظمة، وعدم الخضوع لأجهزة الرقابة المعنية، وعدم التأمين علي العاملين لدي صندوق التأمينات الاجتماعية، وعدم التعاقد مع العاملين وفقا لقانون العمل، وعدم وجود حسابات مصرفية.

لقد إستخدم الباحثون مسميات عديدة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي للتعبير عن الأنشطة التي تتم في هذا القطاع، وذلك وفقاً لعدة معايير وهي كمايلي:

جدول (1) مسميات الاقتصاد غير الرسمي

المعيار	المسمي
النفي	غير رسمي (الاتحاد السوفيتي)، غير مهيكل ، غير خاضع لقواعد المحاسبة، غير مصرح به.
المكانة	نفقي أو تحت الارض أو سفلي (USA) ، موازي ، الاسود (فرنسا)، تطفلي مبهم ، خفي (إنجلترا)، مخزن.
الوجهة القانونية	غير شرعي، غير قانوني ، مغشوش، سري.
أخري	غير منظم، غير ملاحظ، غير مرئي، ثانوي، الظل، المقابل، الباب الخلفي ، غير المرصود ، المستتر ، المغمور ، الثنائي، الغامض، المحيطي، غير المعلن ،الغارق، غير الشرعي، البديل، المستقل ، الهامشي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد الي المراجع التالية (زعلاني ، 2011: 196؛ عبد الغفار، 2016: 4؛ فاطمة ومصطفي، 2017: 24؛ الساعدي والبصير، 2013: 187؛ بناصر، 2014: 119؛ willard، 1989: 36؛الوالي: 2015، 134؛عوض الله، 2002: 5).

وتمثلت آثار الاقتصاد غير الرسمي كما بينت الدراسات السابقة في محورين وهما كما يلي:

1- المحور الأول: الآثار الايجابية: تكمن الآثار الإيجابية فيما يلي: التكامل مع الاقتصاد الرسمي كما وأنها حل بديل مؤقت للخدمات التي يقدمها القطاع الرسمي، ويعمل علي توفير السلع والخدمات للمواطنين أو الفئات المحرومة بشكل أسهل، وبأسعار أرخص، ويساعد في تدوير عجلة الإنتاج عن طريق توفير الأموال التي يعاد استثمارها نظرا لعدم تحمله أية ضرائب، ويعمل علي توفير فرص العمل، والحد من البطالة (لشرائح كبيرة من المجتمع بمن فيهم الشباب والأطفال)، ويحد من الفقر، كما وأنه لاتوجد أية قيود بيروقراطية تحد من استمرار الانتاج. (العضيمي وأحمد ، 2018 : 239؛زعلاني ، 2011: 209-210 ؛ Abd El-fattah، 2012: 1؛ عبد الغفار، 2016: 21؛ نجوم، 2013: 232).

2- المحور الثاني: الآثار السلبية: تكمن الآثار السلبية فيما يلي:

عدم خضوع القطاع غير الرسمي لتكاليف الضرائب أدي إلي ضعف المنشآت الرسمية داخل اقتصاد الدولة لمنافسة القطاع غير رسمي حيث يقوم الأخير بترويج منتجات تقل أسعارها كثيراً عن السلع المعروضة من المنتجات الرسمية، وتكون هذه المنافسة غير مشروعة بسبب التهرب الضريبي عن طريق قيام العديد من منشآته بالغش التجاري، وتقليد العلامات التجارية مما أدي إلي ضعف جودة السلع المصرية، وقلة نفاذها إلي الأسواق العالمية، كما وتظهر آثاره علي التنمية من ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين من صحة، وتعليم، وبنية تحتية ...الخ نتيجة عدم استفادة الدولة من مصدر مهم للإيرادات مؤدياً ذلك إلي عجز ميزانيتها بالإضافة إلي حدوث حراك اجتماعي (إنتقال من وضع إجتماعي إلي آخر) لأصحاب الدخول السرية نتيجة لعدم دفعهم ضرائب، وخلق نوع من التباين في الأجور للذين يعملون نفس العمل، والمالكون لنفس المهارات والقدرات، وعدم تمتع أصحاب المهن غير الرسمية بالأمان الاجتماعي والاقتصادي لعدم حصولهم علي عقد عمل، وتأمين اجتماعي أوتامين صحي يضمن لهم ولأسرهم حياة كريمة (زعلاني، 2011: 209-210؛ غالي وآخرون، بدون تاريخ، 2؛ العضيمي و أحمد، 2018: 239 ؛Abd El-fattah، 2012: 1).

وتبين من الدراسات التي أجريت عن هذا الموضوع أن القطاع الاقتصادي غير الرسمي يشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المداخل السبعة التالية:

1-مدخل فرض الضرائب: يمكن تعريف الضريبة علي أنها مبلغ من المال يخصم أو يدفع من الدخل في سبيل تغطية كل النفقات العامة للدولة (جمال الدين، 2008: 2).
والدول الناجحة في تحقيق التنمية الاقتصادية هي تلك الدول التي لها القدرة علي جمع الموارد العامة، والمحافظة عليها واستدامتها حيث في الدول النامية هناك حاجة إلي زيادة الموارد العامة وذلك لأن دخول هذه الحكومات تتعرض لضغوط كثيرة ليس فقط بسبب إنخفاض المساعدات الخارجية، ولكن بسبب أن سياساتها في الاقتصاد الكلي والتجارة في الماضي لجأت إلي خفض الضرائب علي أصحاب الدخول المنخفضة، مما خفض من العوائد الضريبية، ومن الأسباب الحديثة التي أدت إلي حدوث النتيجة السابقة منح الدول حوافز للمستثمرين الأجانب علي هيئة إعفاءات ضريبية. وعندما تكون هناك مطالبة بالاعفاءات الضريبية للمستثمرين المحليين تكون هناك نفس النتيجة. وأدي تحرير التجارة إلي تقليل كبير علي رسوم الاستيراد، وعلي ضرائب التصدير. كما أدي التحول إلي نظام ضريبة القيمة المضافة إلي الغاء العديد من الضرائب غير المباشرة، كما وأن تخفيض النفقات الحكومية قلل من معدلات الضريبة أيضا. وقد قدرت خسائر الضرائب في الدول النامية ونقل أرباح الشركات بين المناطق التشريعية المختلفة بمائة مليون دولار في السنة . كل هذه العوامل ينبغي أن توضع علي قمة أولويات الاجندة السياسية (غوش، 2007: 9).
2-مدخل توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تربطها علاقة إنتاجية متبادلة، فالتنمية نتاج تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات نتاج التنمية . فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة وأداة فاعلة لتحقيق التنمية، كما وأنها يمكن أن تكون هدفا في حد ذاته (عايش،2017: 44).
وقد انتشرت التقنيات الرقمية سريعاً، ولكن الاستفادة منها في زيادة فرص العمل، وتحسين الخدمات لاتتحقق بالسرعة ذاتها فأكثر من 40% من البالغين في شرق أفريقيا يسددون فواتير الكهرباء باستخدام المحمول ، وأن 8 مليون من رواد الاعمال في الصين يمكنهم إستخدام التجارة الإليكترونية لتصدير منتجاتهم إلي 120 بلد. والسؤال هنا ما هو المانع في تطبيق البلدان الأخري لمثل هذه النجاحات وذلك لسببين رئيسين أولها: أن نسبة 60% من سكان العالم مازالوا محرومين من الاتصال بشبكة الإنترنت، ومن ثم لايمكنهم المشاركة في الاقتصاد الرقمي. ثانيها: غياب اللوائح التنظيمية التي تشجع علي دخول السوق وعلي المنافسة، والمهارات التي تمكن العمال من الوصول إلي الاقتصاد الجديد والاستفادة منه والمؤسسات التي تخضع للمساءلة أمام المواطنين، ولذا يجب علي البلدان أن تضع استراتيجيات للتنمية الرقمية في سياستها أوسع من إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولذا يجب عليها أن تهيئ بيئة من السياسات والمؤسسات ملائمة للتكنولوجيا بما يكفل تحقيق اكبر قدر من المكاسب (البنك الدولي ، 2016: صفحة الغلاف).
3-مدخل الوصول إلي التمويل: يقصد به توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في وقت الحاجة إليها. لقد تخطي مفهوم التمويل الحصول علي المبالغ المالية إلي جلب المعدات والخبرات من أجل تثبيت وأستثمار المبالغ المالية بصورة أحسن لتحقيق مردود أعلي. ويحمل التمويل معنيين: أولها معني حقيقي: وهو عبارة عن تكوين رؤوس أموال جديدة تستخدم لأغراض التنمية وكذلك السلع والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الانتاجية. ثانيها: معني نقدي: وهو يعني الحصول علي الأموال النقدية الكافية لتوفير الموارد الحقيقية لخلق رؤوس أموال جديدة (عبد العزيز، 2008: 3-4).

4-المدخل القائم علي فرص الدخول إلي السوق: يفترض هذا المدخل إن وصول صغار المنتجين للاسواق الرسمية وغير الرسمية سوف يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي (Nijenhuis، 2015: 2-4).

ويركز هذا النهج القائم على السوق على أثر الطابع غير الرسمي على الاقتصاد، وذلك لأن السمة غير الرسمية لها تأثير سلبي شامل على مناخ الاستثمار. يتأثر هذا الرأي بتعريف قائم على المشاريع للاقتصاد غير الرسمي، الذي يتضح أنه يضم مؤسسات غير رسمية تتهرب من التنظيم والضرائب حيث كان التركيز على رجال الأعمال غير الرسميين الذين يتهربون من تنظيم الدولة ويتنافسون مع المؤسسات الرسمية دون المساهمة في إيرادات الدولة، وهناك توصيات حول السياسة تستند إلى فكرة العمل غير الرسمي كمنظمة ريادية (Vainio، 2012: 11).

5-مدخل تحسين المهارات: ويشتمل مدخل تحسين المهارات علي مايلي:

أ-مفهوم التدريب المهني والتقني: لقد ميز الحداد (2009: 10- 11) بين مفهومي التدريب المهني والتقني كما يلي:

***التدريب التقني:** عبارة عن مجموعة المعارف (نظرية ـ عملية ـ اكتساب المهارات العملية) التي يتلقاها متدرب عن الجوانب المتعلقة بممارسة مهنة فضلا عن المعارف العامة ، وذلك بهدف اعداد التقنيين (خريجي الكليات التقنية) ليكونوا حلقة وصل بين الاختصاصيين (خريجي الكليات الجامعية) والعمال الماهرين (خريجي الكليات)، ويكون بعد مرحلة الدراسة الثانو ية ولمدة 2ـ 3 سنوات ويتم ذلك في معاهد التعليم التقني ويكون مسار التدريب في مسارين: أولها: مركب (يرتكز هذا النمط على المزاوجة بين التدريب في مراكز التدريب المهني ومواقع العمل لمدة محددة يعقبها فترة من الممارسة تحت إشراف مما يؤهل الملتحق للوصول إلى المستوى المهني، ويسمى هذا النظام التلمذة المهنية). وثانيها مؤسسي (يرتكز هذا النظام على التدريب في مركز التدريب المهني طيلة مدة التدريب، ولا يشتمل علي قضاء فترة من الممارسة في مواقع العمل تحت إشراف ويدرس المتدرب (مواد ثقافية ، ومواد مهنية، والتدريب العملي).

* **التدريب المهني:** مجرد إلحاق شخص يبحث عن عمل (محدود المهارة أي يأخذ الخبرة من العمل) مع عامل ماهر (خريج كلية) ذي خبرة بعمله بحيث يكسب هذا الشخص المعارف، والمهارات، والقيم الخاصة بهذا العمل بطريقة تلقائية تعتمد على الزمن وقدرة العامل الجديد على الملاحظة والالتقاط والتقليد كما تعتمد على رغبة العامل الماهر في المساعدة والعطاء ولكن في عصر التطور التكنولوجي تعتمد علي تربية الشخص المتدرب علي الأسلوب الصحيح في التفكير والابتكار والتجديد لفهم عمله فهما جيدا ويؤديه بكفاءة عالية مع إستيعاب التطورات الحديثة ويكون مسار التدريب هنا مركباً.

6-مداخل تحسين حقوق وظروف العاملين في القطاع الاقتصادي غير الرسمي: اتضح أنه يمكن تحسين حقوق وظروف العاملين في القطاع الاقتصادي غير الرسمي من خلال مايلي:

مفهوم الحماية الاجتماعية: عبارة عن وسائل للحد من فقر الانسان في مجتمعه، وكسر حاجز الاستبعاد الاجتماعي، والتهميش لتمكين الفقراء، وزيادة مهارتهم، وقدراتهم . وتتثمل مؤسسات الحماية الاجتماعية في مصر وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية والصندوق الاجتماعي للتنمية، وهي مؤسسات حماية وليست الحماية نفسها (هاشم، بدون تاريخ: 6)

7-مدخل التنمية المؤسسية: ويقصد بها إتاحة الفرصة للتنظيمات المحلية وخلق الجديد منها وتمكينها بل وتشجيعها وتفويض السلطات المحلية والإمكانات المادية المحلية والبشرية لتقوم بالعمل التنموي بدلا من أن تقوم الحكومة المركزية ومؤسساتها الرسمية المحلية بمفردها (جامع، 2000: 103)

ويمكن تبني تجربة بيرو لدعم المؤسسية في قطاع التمويل متناهي الصغر حيث يراعي ضمان الشفافية التامة في كل من المعايير المحاسبية لمؤسسات التمويل وأسعار فائدة القرض وذلك لحماية العميل كما ويتم توفير مكاتب للإستعلام الائتماني لمؤسسات التمويل متناهي الصغر (آدم، 2018: 16).

لقد أوضح جامع (2010: 434- 436) أن أحد المشاكل التنظيمية والقانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي صعوبة بدء المشروع الصغير وطول مدة إنشائه.

الفروض البحثية:

أولا: تعتبر فئة الصيادين والبنائين من الجماعات المهمشة وشبه المهمشة ومن ثم فيتوقع أن تتسم خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية بالتدني الملحوظ.

ثانيا: في سبيل تنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي يتوقع أن يزداد ميل الصيادين والبنائين لقبول وتفضيل مدخل الحماية الاجتماعية والمدخل المؤسسي ومدخل التمويل ومدخل التسويق بينما يميلون لرفض مدخل فرض الضريبة الميسرة.

ثالثا: يتوقع أن يزداد ميل الخبراء لقبول وتفضيل مدخل التسويق والتمويل والمدخل المؤسسي بينما يميلون لرفض مدخل الضريبة الميسرة.

المنهج البحثي والاجراءات البحثية:

ويتضمن المنهج البحثي للدراسة مايلي:

1-المنهج البحثي للدراسة: أستخدم في الدراسة الميدانية المنهج البحثي المختلط Mixed methods research الذي يجمع مابين المنهجين النوعي والكمي، بالإضافة إلي منهج دراسة الحالات المتعددة من أجل تعزيز الثقة في النتائج البحثية.

2-المجال الجغرافي (المكاني) للدراسة: أجريت الدرسة في منطقتين ريفيتين وهما قرية الكنايس وقرية المعدية وكلتاهما تابعتين لمحافظة البحيرة التي تحظي بإهتمام خاص بتنميتها من قبل كلية الزراعة جامعة الاسكندرية نظراً لأنها أقرب المحافظات الريفية للاسكندرية حيث تتبع القرية الأولي مركز كفر الدوار والثانية مركز إدكو، وقد أختير قطاعان في كل منهما أولهما قطاع التشييد والبناء وثانيهما قطاع الصيد حيث تم إختيار ستين حرفياً مقسمين بالتساوي بين قطاعي التشييد والبناء والصيد.

3-المجال البشري للدراسة: تم تقسيم المجال البشري للدراسة الي قسمين هما:

أ-المشاركون في البحث من الخبراء: حيث تم إختيار خمسة عشر خبيراً ممن لديهم خبرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجامعات والمراكز البحثية وكذلك العاملين بالجهات الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وذلك لإستيفاء أغراض الدراسة.

ب-المبحوثون من الصيادين والبنائين المشتغلين بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية: حيث تم إختيار ستين صياداً وبناءً وهم الذين يطلق عليهم الحرفيون Craftsmen. وحيث أن السلم الوظيفي للصياديين في بحيرة إدكو عبارة عن عامل صياد وصاحب مركب أو فلوكة أو قارب، أما السلم الوظيفي للبنائين فهو عبارة عن عامل (صبي) وصنايعي (حرفي) ومقاول،

ولذا أختيرت العينة من كلا القطاعين من فئة الحرفين العاملين في مجال الصيد، ومن الصنايعية العاملين في مجال البناء.

1-طريقة أختيار العينة: تم عمل حصر شامل لجميع الأنشطة غير الرسمية الموجودة في منطقتي الدراسة حيث ذكر جامع (2019: 170) إن تحديد شاملة معينة لبحوث دراسة الحالة يحد من التباين الخارجي ويؤكد علي الصدق الخارجي- وذلك عن طريق سؤال الإخباريين عن المهن غير الرسمية الموجودة في القرية فتبين أن أكبر المهن من حيث العدد هي مهنة الصيادين ومهنة البنائين، لذلك تم اختيار هذين القطاعين في القريتين المختارتين بإتباع المعاينة النظرية لا باتباع المعاينة العشوائية وذلك لتركيز النظر حول الحالات المفيدة نظرياً، ومن ثم فقد تم إختيار العينة عمدياً Purposive sampling للمبررات السابقة.

2- أسلوب جمع وتحليل البيانات: تم تصميم دليل مبدئي للمقابلة المتعمقة تضمن سبعة أبعاد لتنمية العاملين في قطاعي الصياديين والتشييد والبناء ثم تم وضع الأسئلة الخاصة بكل مدخل. وجمعت البيانات وسجلت باستخدام أسلوب المقابلة المتعمقة الذي أتفق عليه كل من (جامع،2019:120؛ ريان، 2003: 4؛الوكالة الامريكية للتنمية USAID، بدون تاريخ: 2؛القرني، 2009: 91؛وزينب هيمي : بدون تاريخ: 10؛ بدون تاريخ: 10؛عبد المجيد والسقا2014،42-44)، بالإضافة إلي البريد الاليكتروني مع عينة الخبراء، بالإضافة إلي والملاحظة وكتابة المذكرات والتسجيلات والصور الفوتوغرافية وذلك لغرض تحقيق أهداف الدراسة. وقد تم إجراء إختبار استطلاعي Pilot test (جامع 120-122) وذلك لتجنب أخطاء وأوجه قصور الدراسة ونقاط ضعفها وإجراء المراجعات الضرورية للمقابلة قبل إستخدامها مع المشاركين في البحث حيث بدأ الباحث بإجراء مقابلة متعمقة مع مبحوثين ثم إجراء مقابلات مقننة وبعدها العودة إلي إجراء مقابلات متعمقة ثم إجراء مقابلات مقننة وهكذا إلي أن وصل عدد المشاركين في البحث إلي 60 مبحوثاً. كما واستعان الباحث بباحث آخر متخصص في العلوم الاجتماعية وذلك لتدعيم وجهات النظر المتباينة وتدعيم التأصيل. هذا وقد تم تصمم دليلين للمقابلة أحدهما لفئة الخبراء والآخر لفئة الحرفيين من البنائين والصياديين. يحوي هذا الدليل مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمقفلة تخدم أغراض البحث الكيفي وهي من نوع كيف؟ ولماذا؟ (جامع،2019: 22- 123؛ ريان، 2003: 4؛ سليم ،بدون تاريخ : 5؛ الوكالة الامريكية للتنمية USAID، بدون تاريخ: 6).

أما بالنسبة لتحليل البيانات فقد تم عرض البيانات في صورة جداول لفظية وأشكال توضيحية وفقرات يعاد صياغاتها والعرض السردي لمقولات المبحوثين وتم عمل كود للبيانات Data codingو أستخدم التكويد المفتوح والمحوري والانتقائي، كما تم تنظيم البيانات وإعطائها أكواداً يدوياً أو بإستخدام الحاسب الآلي ووصفت البيانات بإستخدام التوزيع التكراري والتباين والمتوسط والأهمية النسبية ، كما تم تحليل البيانات عن طريق الفهم أو الاستبطان وذلك من خلال تفسير العلاقة بين المتغيرات ولكن من خلال التعمق في الظاهرة المدروسة والاشتراك فيها (أو إستخدام المنطق النظري او الشخصي للباحث نفسه). وكذلك التأويل وهو عبارة عن الفهم والتفسير بالإضافة إلي توقع النتائج التي تترتب علي العلاقات بين المتغيرات. وتمثلت أنماط التفسير المحتملة في الوصف كنوع من التفسير، والوصف مع دعوة للعمل والشرح كنمط للفهم (ريان، 2003: 4؛جامع،2019: 35).

3-القياس الامبريقي وبناء المعاني:

يمكن بناء المعاني لظاهرة القطاع الاقتصادي غير الرسمي من خلال تصميم دليلي مقابلة أحدهما لفئة الخبراء والآخر لفئة الحرفيين (الصيادين والبنائين). ويمكن عرضهما لتحقيق أهداف البحث كمايلي:

تضمن هذا الدليل سبعة مداخل لتنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي تم قياسها من خلال 61 بندا يقاس كل بند منها عن طريق التعرف علي مدي أهمية هذا البند (مهم - إلي حد ما - غير مهم) وقد أعطيت إستجابات المبحوثين من الخبراء والصياديين والبنائين أوزاناً علي الترتيب 3، 2، 1 و كذلك التعرف علي ما إذا كان تنفيذه سهلاً ام صعباً (سهل – صعب) وقد أعطيت إستجابات المبحوثين أوزاناً علي الترتيب (2، 1) وهي معروضة في ملحق الدراسة.

وقد تم سؤال كل من الخبراء والصيادون والبنائين هذا السؤال: مارأيك في كل مدخل من المداخل السبعة لتنمية العاملين في القطاع غير الرسمي؟ لقد تناول هذا السؤال نوعين من الأسئلة وهما الأسئلة المقفلة والأسئلة المفتوحة. كانت الاسئلة المقفلة كالآتي: هل حضرتك موافق علي المدخل أم غير موافق؟ وقد أعطيت إستجابات المبحوثين أوزان (موافق=2، غير موافق=1). هل يعتبر هذا المدخل من أهم ثلاثة مداخل وقد أعطيت أستجابات المبحوثين أوزان (نعم =2، لا =1). وما هو ترتيب المدخل من وجهة نظر حضرتك وهي عبارة عن رقم مطلق.

وقد تم سؤال الفئات الثلاثة عن الأسباب الدافعة إلي الإتجاه نحو اللارسمية فقد تم تنظيم البيانات ووضعت في فئات ودمجت هذه الفئات وتم بناء المحاور.

وقد تم سؤال أفراد العينة من الصيادين والبنائين عن نوع النشاط، والحرفة التي يمارسونها، ومكان ممارستها، ومدة خبرتهم بالعمل، وحالتهم الزواجية، وحالتهم التعليمية، ونوع الأسرة (نووية أم ممتدة)، ومهنهم، وعدد الأفراد الذين يعولوهم، وعدد الأفراد الذين يعملون معهم، ومدي رضائهم عن عملهم، ودخلهم من هذا العمل، وعدد أيام وساعات عملهم، وهجرتهم، ومن هذه المتغيرات تم بناء متغيرات أخري من خلال عمل recoding والجمع الجبري لبعض المتغيرات السابقة وهي كمايلي: تم بناء متغير المستوي الطبقي من خلال متغيرين الدخل والتعليم. وتم بناء متغير رأس المال الاجتماعي من خلال المتغيرات التالية نوع الأسرة، وعبء الاعالة، وحجم النشاط، الحالة الزواجية، وبناء متغير مستوي رأس المال البشري من خلال المتغيرات التالية: حضور دورات تدريبية، عدد سنوات عمله في المهنة دي، وحالته التعليمية. وكذلك تم بناء متغير الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية من خلال سماعه عن مبادرة السمول المالي والاستفادة منها، والحصول علي معاش، والاستفادة من برنامج كرامة، والاسستفادة من التأمينات، والاستفادة من الاعانات. وقد تم بناء متغير قبول التوعية في مجال العمل من خلال حضور دورات تدريبية ، والاستفادة من شبكة الانترنت.

النتائج:

الهدف الأول: التعرف علي بعض الخصائص الاقتصادية والإجتماعية للمشاركين في الدراسة وكانت النتائج المرتبطة به مايلي:

أولاً: السن: يتضح من جدول (2) أن هناك إختلافاً نسبياً بسيطاً في سن البنائين والصيادين، وكان متوسط العمر حوالي 43 عاما عند الصيادين، بينما كان عند البنائين 40 عاما، وكان عند جملتهم 41 عاما.

جدول (2) متوسط العمر والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للصيادين والبنائين

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الصيادون	42,70	9,32	0,223
البناءون	40,13	9,13	0,218
الجملة	41,41	9,24	0,227

ثانياً: المستوى التعليمي: يتضح من جدول (3) أن أكثر الصيادين أميون، وأقلهم في مرحلة الإعدادية، أما بالنسبة للبنائين فغالبيتهم في مرحلة الثانوية، وأقلهم في مرحلة القراءة والكتابة. أما بالنسبة لجملة الصيادين والبنائين فغالبيتهم أميون وأقلهم في مرحلة الجامعة. القاسم المشترك بينهما أن أكثرهم أميون، ولكن يتضح الارتفاع النسبي للمستوى التعليمي للبنائين عن الصيادين.

جدول (3) التوزيع العددي والنسبي للحالة التعليمية للصياديين والبنائين

الفئة	الرمز	العدد	%
الصيادون	أمي	13	43,00
	يقرأ ويكتب	3	10,00
	إبتدائي	5	16,70
	إعدادي	1	03,30
	ثانوي	8	26,70
	جامعة	--	--
البناءون	أمي	8	26,70
	يقرأ ويكتب	1	03,30
	إبتدائي	8	26,70
	إعدادي	0	00,00
	ثانوي	11	36,70
	جامعة	2	06,70
الجملة	أمي	21	35,00
	يقرأ ويكتب	4	06,70
	إبتدائي	13	21,70
	إعدادي	1	01,70
	ثانوي	19	31,70
	جامعة	2	03,30

ثالثا: الحالة الزواجية: يتضح من جدول (4) أن الغالبية العظمي من البنائين والصيادين متزوجون حيث أن نسبة التكرارت قد وصلت إلي 73,30%. بينما كانت نسبة الذين لم يتزوجوا عند البنائين أعلي من الصيادين، وهذا يمكن إرجاعه إلي أن الصيادين لديهم ثقافة الزواج المبكر.

جدول (4) العددي والنسبي للحالة الزواجية للصياديين والبنائين.

الفئة	الصيادون		البناءون		الجملة	
الحالة الزواجية	أعزب	متزوج	أعزب	متزوج	أعزب	متزوج
عدد التكرارت	1	29	15	15	16	44
النسبة%	03,30	96,70	50,00	50,00	26,70	73,30

رابعاً: نوع الأسرة: يتضح من جدول (5) أن أكثر الصيادين والبنائين أسرهم مركبة أي أنهم يعيشون مع أبائهم.

خامساً: عبء الإعالة الكلي أي عدد الأفراد الذين يعولهم المبحوث: يتضح من جدول (6) أن هناك تبايناً بين الصيادين والبنائين في عبء الاعالة حيث كان المتوسط عند البنائين تقريباً أربعة أفراد بينما كان عند الصيادين ستة أفراد تقريباً، وكان معامل الاختلاف عند البنائين أقل مما هو عند الصيادين، وهذا يرجع إلي أن مستوي أمية الصيادين أعلي من مستوي أمية البنائين.

جدول (5) التوزيع العددي والنسبي لنوع الاسرة للصياديين والبنائين.

الفئة	الصيادون		البناءون		جملة الصيادين والبنائين	
نوع الأسرة	نووية	مركبة	نووية	مركبة	نووية	مركبة
عدد التكرارت	12	18	10	20	22	38
النسبة%	40,00	60,00	33,30	66,70	36,70	63,30

جدول (6) المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لعبء إعالة للصيادين والبنائين في الحرفة.

الفئة	متوسط عبء الإعالة	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الصيادون	5,733	1,36289	0,38124
البناؤون	3,933	1,83704	0,2377
الجملة	4,833	1,84268	0,46704

سادساً: عدد الصيادين والبنائين لكل معلم في الحرفة: يتضح من جدول (7) التقارب الشديد بين متوسط عدد الصيادين والبنائين مع كل معلم في الحرفة، إلا أن هناك اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بالبتاين في هذا المتغير بين الصيادين والبنائين، حيث أظهر البناؤون إختلافا مرموقاً فيما بينهم فيما يتعلق بعدد كل منهم لدي معلم واحد. وهذا يوضح الضرورة الكبيرة لحاجة الصياد إلى الانتماء لمعلم، بينما يستطيع كثير من البنائين الاستقلال عن الانتماء لمعلم. وقد يرجع ذلك إلى مستوى التمكين الأعلى بين البنائين الراجع إلى الارتفاع النسبي في مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (7) متوسط عدد الصيادين والبنائين لكل معلم في الحرفة والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف .

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الصيادون	4,333	0,95893	00,22
البناؤون	4,0667	1,94641	00,42
الجملة	4,2000	1,52716	00,36

سابعاً: الدخل اليومي للصيادين والبنائين: تبين من جدول (8) أن هناك تبايناً كبيراً بين الصيادين والبنائين في دخلهم، حيث كان متوسط الدخل للبنائين 134 جنيهاً، بينما كان

للصيادين 63 جنيها فقط، وكان معامل الاختلاف بين الصيادين أعلي قليلاً عنه بين البنائين، وقد يرجع ذلك إلي أن الصيادين دخلهم في العادة يوماً بيوم بينما العكس بين البنائين حيث أن دخلهم يأتي عن طريق الاتفاق علي الشغلة.

جدول (8) متوسط الدخل اليومي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للصيادين والبنائين.

الفئة	المتوسط بالجنيه	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الصيادون	63,000	31,085	00,49
البناؤون	134,500	59,745	00,44
الجملة	98,7500	59,40	00,60

ثامناً: عدد أيام العمل في الأسبوع: يتضح من جدول (9) أن هناك تبايناً بين الصيادين والبنائين في عدد أيام عملهم، حيث كان متوسط عدد أيام العمل عن البنائين تقريباً خمسة أيام، بينما متوسط أيام العمل عند الصيادين حوالي ستة أيام، وكان معامل الاختلاف عند البنائين أعلي نسبياً مما هو عليه عند الصيادين، وهذا يرجع إلي أن الصيادين لا تحكمهم أوقات عمل، ولاسفر خارج القرية بعكس حرفة البناء.

جدول(9) المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لعدد أيام عمل الصيادين والبنائين.

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الصيادون	5,900	1,1846	00,20
البناؤون	4,5000	1,3582	00,30
الجملة	5,2000	1,447	00,27

تاسعاً: عدد ساعات العمل اليومي: كما يتضح من جدول (10) أن هناك تبايناً كبيراً بين الصيادين والبنائين في عدد ساعات عملهم، فبينما كان متوسط عدد ساعات العمل عند البنائين تقريباً أحد عشر ساعة كان متوسط عدد ساعات العمل عند الصيادين حوالي سبعة ساعات ونصف فقط، وكان معامل الاختلاف عند الصيادين أعلي بكثير عن البنائين، ويرجع هذا إلي أن الصيادين يعملون في الماء ومهنتهم شاقة ولايتحملون العمل فترة طويلة في المياه بعكس البنائين.

جدول(10) المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لعدد ساعات عمل الصيادين والبنائين.

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الصيادون	7.5	2.8131	00,37
البناؤون	10.7	1.7983	00,16
الجملة	9.1	2.8386	00,31

عاشراً: المستوى الطبقي الاجتماعي: يتضح من جدول (11) أن السواد الأعظم من الصيادين يعيشون في مستوى طبقي منخفض (93,30%) مقابل 16,70% فقط بالنسبة للبنائين، ويعيش معظم البنائين في مستوى طبقي متوسط (70%).

أحد عشر: مستوى رأس المال الاجتماعي والبشري: يتضح من جدول (12) أن البنائين مقارنين بالصيادين يتسمون بدرجة عالية من رأس المال الاجتماعي حيث بلغت نسبة أصحاب المستوى المرتفع منهم 50% مقارنة بـ 23.33% فقط بالنسبة للصيادين. وفي نفس الوقت بلغت نسبة أصحاب المستوى المنخفض بينهم 6.67% فقط مقارنة بـ 26.67% بين

الصيادين.ويمكن إرجاع ذلك إلي أن البنائين أكثر إنفتاحا ثقافياً عن الصيادين بسبب طبيعة عملهم خارج القرية.

أما بالنسبة لرأس المال البشري فتنعكس الصورة كما يتضح من جدول (13) حيث يتبين أن حوالي 97% من الصيادين يقعون في فئتي رأس المال البشري المتوسط والمرتفع مقابل حوالي 57% فقط بالنسبة للبنائين. وكذلك بالنسبة لفئة رأس المال البشري المنخفض، فإنها تضم حوال 3% فقط من الصيادين بينما ينتمي إليها أكثر من 43% من البنائين. وربما يرجع ذلك إلى عدد سنوات الخبرة في العمل كعامل أساسي بالإضافة إلي وجود أميين بين البنائين وعدم حضور دورات تدريبية.

جدول(11) التوزيع العددي والنسبي للمستوي الطبقي الاجتماعي للصياديين والبنائين.

الفئة	منخفض (101-208)		متوسط (209-316)		مرتفع (317-422)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصيادون	28	93,30	1	03,30	1	03,30
البناؤون	5	16,70	21	70,00	4	13,30
الجملة	33	55,00	22	36,70	5	08,30

جدول (12) التوزيع العددي والنسبي لرأس المال الاجتماعي للصياديين والبنائين.

الفئة	منخفض (134-172)		متوسط (173_211)		مرتفع (212-248)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصيادون	8	26,67	15	50,00.	7	23,33
البناؤون	2	06,70	13	43,30	15	50,00
الجملة	10	16,70	28	46,70	22	36,70

جدول (13) التوزيع العددي والنسبي لرأس المال البشري للصياديين والبنائين.

الفئة	منخفض (165-235)		متوسط (161- 196)		مرتفع (197-232)	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الصيادون	1	03,30	14	46,70	15	50,00
البناؤون	13	43,30	6	20,00	11	36,70
الجملة	14	23,30	20	33,30	26	43,30

إثنا عشر: قيمة رأس مال بدء الحرفة: يتضح من جدول (14) أن هناك تبايناً في قيمة المبلغ الذي بدأ به الحرفيون مهنتهم، حيث كان متوسط المبلغ الذي بدأ به الصياد مهنته 13233جنيهاً، بينما بلغ متوسط المبلغ الذي بدأ به البناء مهنته10201جنيهاً. وكان معامل **إثنا عشر: قيمة رأس مال بدء الحرفة:** يتضح من جدول (14) أن هناك تبايناً فيي قيمة المبلغ الذي بدأ به الحرفيون مهنتهم، حيث كان متوسط المبلغ الذي بدأ به الصياد مهنته 13233 جنبهاً، بينما بلغ متوسط المبلغ الذي بدأ به البناء مهنته 10201 جنيهاً، وكان معامل الاختلاف عند البنائين مرتفعاً عن الصيادين، وذلك لأن مهنة الصيد لا تحتاج الإ مبلغاً ثابتاً لشراء أدوات الصيد بينما تتسم حرفة البناء بالتنوع في رأس مالها ما بين الحاجة إلي رأس مال كبير ورأس مال صغير.

ثلاث عشر: سنوات الخبرة: إتضح من جدول (15) أن هناك تبايناً بين الصيادين والبنائين في عدد سنوات خبرتهم حيث كان متوسط سنوات الخبرة عند الصيادين خمسة وعشرون عاماً، بينما كان للبنائين ثمان عشر عاماً، كما وأن معامل الاختلاف عند البنائين أعلي من

معامل الاختلاف عند الصيادين، وهذا يمكن إرجاعه إلي لأن البنائين يمارسون مهنتهم بالاكتساب بينما الصياديون يمارسون مهنتهم بالتوريث.

أربع عشر: الرضا عن العمل: يتضح من جدول (16) وجود تباين كبير بين الصيادين والبنائين في الرضا عن العمل، حيث يتبين أن غالبية الصيادين غير راضين عن حرفتهم (حوالي 77%) بينما الغالبية العظمي من البنائين (90%) راضون عن حرفتهم، وربما يرجع ذلك إلى التباين الكبير في دخل كل من الفئتين بالإضافة إلى بدائية وعدم تطور أساليب الصيد في حين يتمتع البناء بفرص أكثر للإبداع في مهنته تبعا لمطالب الزبائن.

خمسة عشر: الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية: يتضح من جدول (17) أن هناك شبه إجماع بين الصياديين والبنائين علي عدم الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية.

جدول (14) قيمة المبلغ الذي بدأ به الحرفي مهنته.

الفئة	المتوسط بالجنيه	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الصيادون	13233	4215	00,31
البناؤون	10201	6514	00,90
الجملة	11717	6240	00,61

جدول (15) متوسط سنوات خبرة الصياديين والبنائين في مهنهم.

الفئة	المتوسط بالسنة	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الصيادون	25	9.67613	00,38
البناؤون	18	10.18789	00,40
الجملة	21	10.56986	00,50

جدول(16) التوزيع العددي والنسبي لرضا الصيادين والبنائين عن عملهم.

الفئة	الرضا عن العمل		
	راضي	إلى حد ما	غير راضي
الصيادون	6 (%20,00)	1 (%03,30)	23 (%76,70)
البناؤون	27 (%90,00)	1 (%03,30)	2 (%06,70)
الجملة	33 (%55,00)	2 (%3,30)	25 (%41,70)

جدول (17) الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية للصيادين والبنائين.

الفئة	الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية		
	عدم استفادة	استفادة متوسطة	استفادة كبيرة
الصيادون	28 (%93,30)	2 (%06,70)	صفر
البناؤون	30 (%100)	صفر	صفر
الجملة	58 (%96,70)	2 (%03,35)	صفر

ستة عشر: التوعية في مجال العمل: إتضح من جدول (18) أن أعلي البنود قبولاً هو قبول التوعية في مجال العمل فقد وصلت نسبة التكرارت الي 51.7% وهنا التوعية من خلال المعلمين أما بالنسبة للبندين الآخرين (حضور دورات تدريبية والاستفادة من شبكة الإنترنت) فكلاهما منخفض في نسبة القبول.

ثامن عشر: الهجرة: يتضح من جدول (19) أن البنائين يتحركون في مجال مكاني أوسع من الصيادين حيث أنهم يتحركون داخل وخارج القرية للعمل (بنسبة تزيد على 90%) عن الصيادون الذين لا تتعدى نسبتهم 37% فقط، وهذا يمكن إرجاعه إلي طبيعة المهنة ذاتها.

جدول (18) الموافقة أو الرفض لأساليب التوعية في مجال عمل الصياديين والبنائين.

التكرار والنسبة المئوية	الفئة	القبول أو الرفض	أساليب التوعية		
			قبول التوعية في العمل	حضور دورات	الإستفادة من الأنترنت
عدد التكرارت والنسبة المئوية	الصيادين	قبول	6 %20	0 %0	1 %3
		رفض	24 %80	30 %100	29 %70.9
	البنائين	قبول	25 %83.3	2 %6.7	12 %40
		رفض	5 %16.7	28 %93.3	18 %60
	الجملة	قبول	31 %51.7	2 %3.3	13 %21.7
		رفض	29 %48.3	58 %96.7	47 %78.3

جدول (19) المجال المكاني للعمل لكل من الصيادين والبنائين

البند	الفئة	المكان	التكرار والنسبة المئوية
مكان ممارسة المهنة	الصيادين	داخل وخارج القرية القرية	11 (%36.7)
		داخل القرية	19 (%63.3)
	البنائين	داخل وخارج القرية القرية	28 (%93.3)
		داخل القرية	2 (%6.7)
	الجملة	داخل وخارج القرية القرية	39 (%65)
		داخل القرية	21 (%35)

مدي توافق نتائج الدراسة مع الفرض البحثي الأول:

الفرض الأول: تعتبر فئة الصيادين والبنائين من الجماعات المهمشة وشبه المهمشة ومن ثم فيتوقع أن تتسم خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية بالتدني الملحوظ.

تبين من النتائج السابقة أن فئة الصيادين والبنائين من الجماعات المهمشة وشبه المهمشة والتي إتسمت خصائصهم بالتدني الملحوظ بالنسبة للسن فإن الباحثون قد لاحظوا أثناء جمع البيانات الميدانية أن كلا الفئتين يوجد بهم تنوع في الفئات العمرية (الاطفال حتي كبار السن)، وإرتفاع نسبة الأميين بهم، أما نسبة المتزوجين كانت منخفضة عند البنائين مقارنة بالصياديين وهذا يمكن إرجاعه نسبياً الي المستوي التعليمي المتدني، وقلة الدخل ووجود ثقافة الزواج المبكر عند الصياديين، وكانوا غالبيتهم يعيشون في أسر ممتدة، وكان عبء الاعالة عند الصياديين أكثر من البنائين وهذا يمكن إرجاعه إلي المعيشة في أسرة

ممتدة والتي يكون لها علاقة إيجابية بالسلوك الانجابي للريفيين،ومهنهم تحتاج الي معلمين، ودخولهم منخفضة، وعدد ايام عملهم قليلة، وعدد ساعات عملهم كثيرة، وغالبيتهم مستواهم الطبقي منخفض، و مستوي رأس المال الاجتماعي لهم متوسط، ومستوي راس المال البشري مرتفع ، أما متوسط رأس مال بدء الحرفة 12 الف جنيه وهو غير كافي لبدء الحرفة في هذه الأيام، أما سنوات الخبرة لهم مرتفعة وهذه أدت إلي إرتفاع رأس المال البشري، وغالبيتهم راضون عن عملهم والسبب هنا أنهم لايعرفون ولايجدون حرف أخري يعملون بها، كما وأن هناك شبه إجماعه بينهم علي عدم الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، ولديهم الرغبة في الهجرة وذلك لأن المستوي التنموي لهذه القري منخفض ويرغبون في الالتحاق بأعمال أخري. في النهاية يمكن قبول هذا الفرض.

جدول (20) التوزيع التكراري لدوافع اللارسمية من وجهة نظر الخبراء

الدوافع	التكرار
1- الخوف من فرض ضرائب عالية / الخوف من الاتصال بالجهات الحكومية.	5
2- صعوبة إستخرج التراخيص / تعنت الجهات في استخراج التراخيص.	6
3- قلة التشريعات المنظمة العمل.	2
4- عدم الثقة في الحكومة.	1
5- تكاليف العامل في سوق العمل الرسمي مرتفعة.	2
6- تكاليف التامينات مرتفعة.	2
7- تكاليف الاعباء الضريبية مرتفعة.	2
8- عدم انتظام الدخل.	2
9- عدم الوعي / عدم وجود الثقافة التأمنية لدي كثير من الناس/ عدم إدراك أهميته.	5
10- تعددية الأوراق المطلوبة وصعوبة الاجراءات / البيروقراطية الشديدة/ صعوبة توفير المتطلبات التي يحتاجها التراخيص / ارتفاع تكاليف عمل التراخيص/ إهدار الوقت لطول وقت عمل التراخيص / عدم توافر متطلبات ومستلزمات التراتخيص لديهم.	6
11- موسمية النشاط.	1
12- تنوع النشاط.	1
13- دخل منخفض ولا يخضع للضريبة.	2
14- السفر خارج البلاد.	1
15- غالبيتهم رأس مالهم سلع تجارية أفضل لهم أن يضعوا أموالهم في بضائع.	1
16- زيادة أسعار في البنزين والكهرباء والمياه والغاز والموصلات والسلع الغذائية.	1
17- الفائض من الدخل غير كافي للمعيشة.	1
18- سوء التوزيع الحكومي لمراكز التراخيص.	1
19- عدم وجواد حوافز لدافعي الضرائب غير الرسميين.	1
20- سوء معاملة الموظفين للعاملين في هذا القطاع.	1
21- إرتفاع تكاليف الاشتراك في التنأمينات.	1
22- قلة المزايا من التأمينات.	1
23- عدم وجود نظام شفاف فعال في تقدير الضريبة.	1
24- التقدير الجزافي المكتبي من المسئولين عن فرض الضريبة / البالغة في قيمة الضرائب.	2
25- عدم وجود حملات توعية ممن وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني بدفع الضريبة.	1
26- عدم وجود جهة محايدة تبحث في تكاليف الضرائب المستحقة علي غير الرسميين.	1
27- عدم فهم الفائدة العائدة من التأمين والتراخيص.	3
28- صغر حجم المشاريع.	1
29- عدم تحقيق الربح الكافي.	1
30- الاحساس بعدم الاستفادة من الضرائب في صورة خدمات.	4
31- عدم وجود رقابة من الدولة مما يجعلهم يتهربون ضريبياً.	2
32- عدم قدرتهم علي سداد الرسوم والضرائب/ التهرب الضريبي.	2
33- عدم سماح الاجهزة التأمنية بالتأمين علي بعض الأنشطة غير الرسمية.	1

الهدف الثاني: التعرف علي دوافع العمل في أنشطة اقتصادية غير رسمية من وجهة نظر المبحوثين، وكانت النتائج المرتبطة به مايلي:

أولاً: دوافع اللارسمية من وجهة نظر الخبراء: يتضح من جدول (21) أن دوافع اللارسمية جاءت من وجهة نظر الخبراء في ثلاثة وثلاثين دافعا مكررة جميعها من مرة واحدة إلي ست مرات. ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلي مرتفعة التكرار (5-6)، متوسطة التكرار (3-4) ومنخفضة التكرار (1-2)، حيث وقع في الفئة الأولي أي الدوافع مرتفعة التكراركل من البنود الأول والثاني والتاسع والعاشر، وهي:صعوبة استخراج التراخيص وتعدد جهات استخراجها، والبيروقراطية، وكثرة الأوراق، وصعوبة توفيرها، وارتفاع تكلفتها، والخوف من الضرائب العالية وعدم الثقة في الحكومة، وضعف الوعي وغياب ثقافة التأمين وعدم إدراك أهميته. أما الفئة الثانية، دوافع متوسطة التكرار، فلم يقع فيها أي تكرار، أما الفئة الأخيرة، دوافع منخفضة التكرار فقد وقع فيها باقي البنود الأخري.

ثانياً: عوامل اللارسمية من وجهة نظر الخبراء: يوضح شكل (1) أنه يمكن من الجدول السابق استخلاص عوامل اللارسمية من وجهة نظر الخبراء في سبعة محاور كان أهمها العامل الإداري، والاقتصادي، ثم تلاهما العوامل الثلاثة الاجتماعي، والفني، والثقافي، وجاء في المرحلة الأخيرة العاملان الإنتاجي والقانوني.

المحاور الرئيسية المستخلصة من إجابات الخبراء						
إداري	إقتصادي	فني	ثقافي	إجتماعي	قانوني	إنتاجي
الخوف من فرض ضرائب	تكاليف العامل مرتفعة	عدم الوعي وكذلك غياب الثقافة التأمينية	السفر خارج البلاد	الفائض من الدخل غير كافي	قلة التشريعات المنظمة للعمل	موسمية النشاط
عدم الثقة في الحكومة	تكاليف الضرائب المرتفعة		ألإحساس بعدم الإستفادة من الضرائب			عدم فهم العائد من التامين والتراخيص
تعددية الأوراق المطلوبة والبيروقراطية وإهدار الوقت في إستخراج التراخيص	عدم إنتظام الدخل		عدم سماح التأمينات بالتأمين علي الأنشطة غير الرسمية			
المحاور الرئيسية المستخلصة من إجابات الخبراء						
إداري	إقتصادي	فني	ثقافي	إجتماعي	قانوني	إنتاجي
سوء معاملة الموظفين للمنتمين في هذا القطاع	دخل منخفض ولايخضع للضريبة					
عدم وجود نظام شفاف في تقدير الضريبة	زيادة أسعار البنزين والكهرباء والمياه والغاز والمواصلات والسلع الغذائية.					
	صغر حجم المشاريع.					
	عدم تحقيق الربح الكافي.					

شكل (1) المحاور الرئيسية المستخلصة من إجابات الخبراء.

ثالثا: دوافع اللارسمية من وجهة نظر الصيادين: يتضح من جدول (23) أن هناك تشابهاً وإختلافاً بين صيادين الكنايس والمعدية حول دوافع اللارسمية، حيث جاءت دوافع اللارسمية من وجهة نظرهم في أحد عشر سبباً، فكان الاتفاق بينهم في الدوافع من الأول إلي الخامس أما الأختلاف فقد جاء في بقية الدوافع. وكان أكثر الدوافع تكراراً الدافعان الأول والثاني والمتمثلان في قفل باب التراخيص وعدم إستدامة العمل.

رابعاً: عوامل اللارسمية من وجهة نظر الصياديين: يتضح من شكل (2) أنه يمكن من الجدول السابق استخلاص عوامل اللارسمية من وجهة نظرالصيادين في ستة عوامل هي السياسي، والقانوني، والإداري، والاجتماعي، والاقتصادي، والفني.

جدول (23) التوزيع التكراري لدوافع اللارسمية بالنسبة للصيادين

الدوافع		الكنايس	المعدية
1-	باب الترخيص مقفقول.	10	12
2-	العمل غير دائم.	9	4
3-	قلة اتساع الارض.	2	1
4-	مفيش توعية.	2	2
5-	الحكومة هتفرض علينا ضريبة.	1	1
6-	الدخل تعبان مراكب الصيد المرخصة مخالفة.	1	
7-	إجراءت الترخيص صعبة.		5
8-	انا بعيد عن الحكومة.		1
9-	التكاليف العالية.		2
10-	انا بادفع مبلغ تاميني عند سن المعاش واريح نفسي.		5
11-	غلاء المعيشة.		1

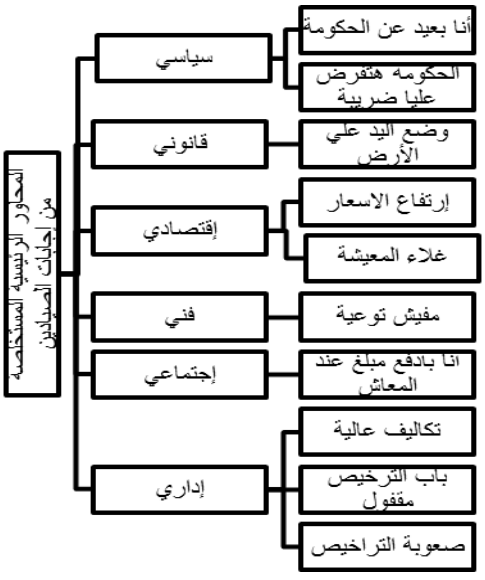

شكل (2) المحاور الرئيسية المستخلصة من إجابات الصيادين

خامسا: دوافع اللارسمية من وجهة نظر البنائين: يتضح من جدول (25) أن هناك تشابهاً وتبايناً بين بنائي الكنايس والمعدية في الدوافع المؤدية إلي اللارسمية من وجهة نظرهم حيث جاء الاتفاق بينهم في البنود من الأول إلي الخامس، أما الإختلاف فقد جاء في بقية البنود. وكان أكثر البنود تكراراً البند الأول والثاني والثالث وهي عدم استمراية العمل، وعدم الثقة في الحكومة، والبيروقراطية الشديدة. أما الاختلاف فكان في أمور تتعلق باعتبار اللارسمية عملا إضافيا، وعدم وجود كيان ممثل، وغياب القوانين المنظمة للضريبة وارتفاع الأسعار.

سادساً: عوامل اللارسمية من وجهة نظر البنائين: كما يتضح في شكل (3) أنه يمكن من الجدول السابق استخلاص عوامل اللارسمية من وجهة نظر البنائين في سبعة محاور في سبعة عوامل هي العامل السياسي، والقانوني، والإداري، والتنظيمي، و الانتاجي، والفني، والاقتصادي .

جدول(25) التوزيع التكراري والترميز البدائي لدوافع اللارسمية بالنسبة للبنائين

الدوافع	الكنايس	المعدية
العمل غير دائم.	4	5
البعد عن الحكومة حتي لايفسد المشروع / الخوف من الضريبة	5	3
التعسف صعوبة الاجراءات/ عدم وجود شهادة محو الامية/ تكاليف التراخيص / اهدار الوقت.	5	2
مفيش توعية/ عدم معرفة الإجراءات.	1	1
مفيش فلوس / الدخل محدود.	1	1
دا عمل اضافي.	1	
مفيش كيان لينا.		1
غياب القوانين المنظمة لدفع الضريبة.		1
ارتفاع الاسعار.	1	

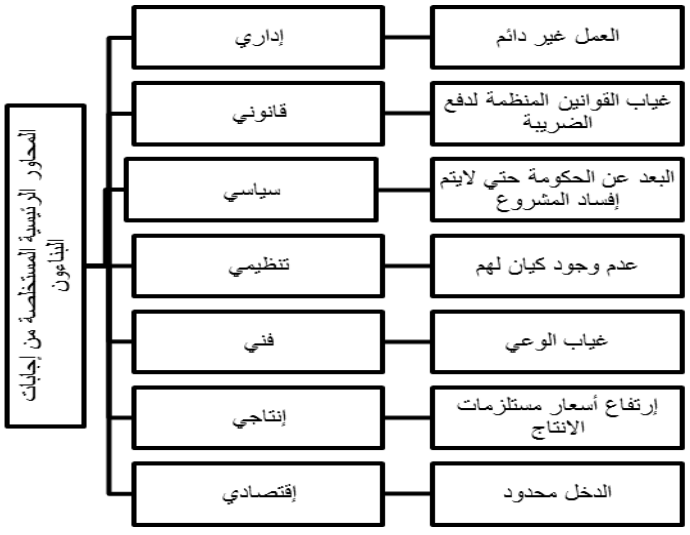

شكل (3) المحاور الرئيسية المستخلصة من إجابات البنائين.

الهدف الثالث: فاعلية مداخل تنمية القطاع الاقتصادي من وجهة نظر المشاركين في الدراسة، وكانت النتائج المرتبطة به مايلي:

أولاً: فاعلية مداخل التنمية من وجهة نظر الصيادين والبنائين: يتضح من بيانات جدول (27) أن هناك تبايناً بين صيادي وبنائي الكنايس والمعدية حول موافقتهم ورفضهم لمداخل التنمية، وهذا يمكن إرجاعه الي طبيعة المهنة والظروف البيئية المحيطة بها، كما وتبين أن المداخل الموافق عليها تترتب ترتيبا تنازليا من وجهة نظر الصيادين كالآتي: الحماية الاجتماعية، المدخل المؤسسي، التمويل، تكنولوجيا المعلومات، التسويق، الضرائب الميسرة، التدريب. وأما بالنسبة للبنائين فتترتب فاعلية هذه المداخل تنازليا كما يلي: الحماية الاجتماعية، متطابقا بذلك مع الصيادين، ثم التسويق الذي احتل المرتبة الثانية في حين أنه احتل المرتبة الخامسة مع الصيادين، ثم المدخل المؤسسي الذي احتل المرتبة الثالثة متشابها في ذلك مع الصيادين حيث كان يحتل المرتبة الثانية، ثم مدخل تكنولوجيا المعلومات الذي احتل المرتبة الرابعة متطابقا بذلك مع الصيادين، ثم مدخل التدريب الذي احتل المرتبة الرابعة مكرر مقابل المرتبة السابعة مع الصيادين، ثم مدخل التمويل الذي احتل المرتبة السادسة مقابل المرتبة الثالثة مع الصيادين، ثم أخيراً الضرائب الذي احتل المرتبة السابعة مقابل المرتبة السادسة مع الصيادين.

جدول (27). الموافقة علي مداخل التنمية وترتيبها* من وجهة نظر الصيادين والبنائين.

المداخل	%					
	الصيادون		البناؤون		الجملة	
	موافقة	رفض	موافقة	رفض	موافقة	رفض
الحماية الاجتماعية	(1) 93.3	6.7	(1) 96.7	3.3	95	5
المؤسسية	(2) 93.3	6.7	(3) 80	20	86.7	13.3
التمويل	(3) 50	50	(6) 70	30	60	40
تكنولوجيا المعلومات	(4) 46.7	53.3	(4) 73.3	26.7	60	40
التسويق	(5) 40	60	(2) 86.7	13.3	63.3	36.7
الضرائب	(6) 36.7	63.3	(7) 20	80	38.3	71.7
التدريب	(7) 20	80	(4) 3.3	26.7	46.7	53.3

*الترتيب أسفل النسبة المئوية للموافقة على المدخل.

ونستنتج من ذلك النقاط التالية:

أولا: تطابقت الحاجة الملحة لدي كل من الصيادين والبنائين بالنسبة لمدخل الحماية الاجتماعية الذي احتل المرتبة الأولى في كلا الفئتين مما يدل على هشاشة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يقاسي منها كل من الصيادين والبنائين. والاستجابة لهما من جانب واضعي السياسات يذكرنا بمدخل إشباع الحاجات للتنمية الذي كان سائدا في الستينات بصورة خاصة، ويذكرنا أيضا بأهمية هذا المدخل بالنسبة للفئات السكانية الهامشية المتسمة بالهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: يتشابه كل من الصيادين والبنائين في احتياجهم لتطبيق المدخل المؤسسي الذي أتى في المرتبة الثانية والثالثة لكليهما على التوالي. وتؤكد هذه الحالة على العراقيل التنظيمة والقانونية والسيكولوجية التي تنشأ عن وهن بيئة العمل وضعفها وعدم تشجيعها لفاعلية

وكفاءة الإنتاج لدي كل من الصيادين والبنائين وهذا لمما يتطلب اتخاذ إجراءات تتمثل في تحديد أسعار مستلزمات الانتاج، وتبسيط الاجراءات، ونقابات تطالب بحقوق العمال، وقانون جيد يفعل وينظم العمل، وكيانات يعمل بها العمال بالإضافة إلي تطبيق اللامركزية والتي تكون أبسط صورها تفعيل نظام الشباك الواحد، والرقابة الجيدة.

ثالثا: تتطابق حاجة الصيادين والبنائين فيما يتعلق بمدخل تكنولوجيا المعلومات الذي أتى بالنسبة لهما في المرتبة الرابعة. وهذا في الواقع أمر لم يكن متوقعا بتلك الدرجة من الاحتياج والتطابق بني الفئتين، وهذا لمما يعنى أن الطبقات المتواضعة نسبيا قد اندمجت في تكنولوجيا الاتصال الحديثة من موبايلات وإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي مما يؤكد على الاحتمالات القوية لنجاح وفاعلية هذا المدخل والذي طبق بنجاح مرموق في دول أفريقيا مثل رواندا بصورة خاصة وكينيا الكونجو، فكيف نتغافل عن تطبيق وفاعلية هذا المدخل في مصر خاصة وأن هذه الدول مثل رواندا قد ادخلت نظام الإنترنت ذات النطاق العريض.

رابعا: أظهر الصيادون ضعف اهتمامهم بمدخل التسويق حيث وضعوه في المرتبة الخامسة بينما وضع البناؤون هذا المدخل في أولويات اهتماماتهم وعميق احتياجاتهم حيث وضعوه في المرتبة الثانية بعد الحماية الاجتماعية. فما السر في ذلك؟ وذلك لأن الصيادون قادرون علي تسويق سلعتهم ولا يحتاجون لجهة تقوم بذلك، أما البناء فيحتاج إلي جهة ومعارض لتسويق حرفته.

خامسا: تشابه الصيادون والبناؤون في نظرتهم لمدخل فرض الضرائب الميسرة حيث وضعوا هذا المدخل في الترتيبين السادس والسابع على التوالي، أي في ذيل القائمة تقريبا مما يعنى خوفهم من فرض ضرائب على كل الأحوال نظرا لاعتقادهم أن صافي ربحهم أصلا لا يسمح من قلته بضرائب مستحقة حيث تكفي دخولهم مجرد سد احتياجاتهم إن لم يكن يضطرون للاستدانة بعض الأحيان، كما وأنهم ليس لديهم ثقة في جامع الضريبة بالإضافة إلي أن عملهم غير مستديم.

سادسا: رأى الصيادون عدم حاجة لهم للتدريب الذي أتى مدخله في الترتيب الأخير (السابع)، بينما احتل المرتبة الرابعة بالنسبة للبنائين. وربما تدل هذه النتيجة على بساطة التقنيات المتبعة مع الصيادين بالإضافة إلى اعتمادهم على المعلمين الكبار ونظام التلمذة في حين يبدو أن مهنة البنائين تتباين في تقنياتها وفنياتها حيث يكون بعضها ذا تقنية عالية تحتاج إلى تدريب فني متخصص.

إتضح من جدول (28) ان هناك تبايناً بالنسبة للعينة البحثية في ترتيب مداخل تنمية القطاع غير الرسمي وفقا لأهميتها حيث جاءت النتائج أنه يمكن تطبيق مداخل تنمية القطاع غير الرسمي كالتالي: أنه يمكن تطبيق المؤسسية، ثم الحماية الاجتماعية، ثم التمويل، ثم التسويق تطبيقه كبند رابع أو خامس، ثم التدريب ثم الضرائب يمكن تطبيقها كبند خامس أو سادس، وأخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كبند خامس أو سابع. وبناء علي ذلك يمكن تطبيق المداخل الثلاث الأولي واحد تلو الآخر ثم تطبيق باقي المداخل دفعة واحدة.

إتضح من جدول (29) أن أهم ثلاثة مداخل لتنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي هي التمويل والحماية والمؤسسية

جدول (28). ترتيب المداخل وفقا لأهميتها.

المداخل	الترتيب	% للصيادين	% للبنانين	% للجملة	المتوسط لجملة الصيادين والبنانين
التمويل	الاول	13.3	20	16.7	2.2167
	الثاني	16.7	26.7	21.7	
	الثالث	36.7	13.3	25	
	الرابع	13.3	26.7	20	
	الخامس	6.7	3.3	10	
	السادس	3.3	26.7	5	
	السابع	___	3.3	1.7	
الحماية	الاول	6.7	36.7	21.7	2.2167
	الثاني	56.7	30	43.3	
	الثالث	33.3	26.7	3	
	الرابع	3.3	___	1.7	
	الخامس	____	6.7	3.3	
	السادس	____	___	___	
	السابع	___	___	___	
المؤسسية	الاول	76.7	26.7	51.7	2.2167
	الثاني	6.7	16.7	11.7	
	الثالث	10	20	15	
	الرابع	6.7	10	8.3	
	الخامس	___	13	6.7	
	السادس	___	10	5	
	السابع	___	3.3	1.7	
التدريب	الاول		6.7	3.3	5.2000
	الثاني		6.7	3.3	
	الثالث		20	10	
	الرابع	3.3	26.7	15	
	الخامس	13.3	20	16.7	
	السادس	46.7	3.3	25	
	السابع	36.7	16.7	26	
الضرائب	الاول	____	___	____	5.7667
	الثاني	3.3	3.3	3.3	
	الثالث	6.7	3.3	5	
	الرابع	20	6.7	13.3	
	الخامس	10		5	
	السادس	26.7	46.7	36.7	
	السابع	33.3	40	36.7	
التسويق	الاول		3.3	1.7	4.233
	الثاني	6.7	13.3	10	
	الثالث	16.7	13.3	15	
	الرابع	36.7	23.3	30	
	الخامس	23.3	36.7	30	
	السادس	6.7	6.7	6.7	
	السابع	10	3.3	6.7	
تكنولوجيا المعلومات	الاول	3.3	3.3	3.3	5.2167
	الثاني	10	___	5	
	الثالث	___	10	5	
	الرابع	20	6.7	13.3	
	الخامس	30	20	25	
	السادس	16	30	23	
	السابع	20	30	25	

جدول (29). مدى اعتبار كل مدخل من مداخل التنمية من أهم ثلاث مداخل من وجهة نظر الصيادين والبنائين

مداخل	نسبة التكرارات						المنوال لجملة الصيادين والبنائين
	الصياديين		البنائين		جملة الصيادين والبنائين		
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
التمويل	70	30	56.7	43.3	63.3	36.7	2
الحماية	96.7	3.3	93.3	6.7	57	3	2
المؤسسية	90.3	6.7	63.3	36.7	78.3	21.7	2
التدريب	صفر	100	18	36.7	36.7	63.3	1
الضرائب	10	90	6.7	93.3	8.3	91.7	1
التسويق	23.3	76.7	30	70	26.7	73.3	1
تكنولوجيا المعلومات	6.7	93.3	13.3	86.7	10	90	1

مدي توافق نتائج الدراسة مع الفرض البحثي الثاني:

الفرض الثاني: في سبيل تنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي يتوقع أن يزداد ميل الصيادين والبنائين يقبول ويفضلون مدخل الحماية الاجتماعية والمدخل المؤسسي ومدخل التمويل ومدخل التسويق بينما يميلون لرفض مدخل فرض الضريبة الميسرة.

بناءً علي نتائج الجداول الثلاثة السابقة جداول (27،28، 29) تبين أن الصيادين والبنائين لقبول وتفضيل مدخل الحماية الاجتماعية والمدخل المؤسسي ومدخل التمويل ومدخل التسويق بينما يميلون لرفض مدخل فرض الضريبة الميسرة.

ثانياً: فاعلية مداخل التنمية من وجهة نظر الخبراء: يتضح من جدول (30) أنه يمكن ترتيب المداخل تنازليا من حيث السهولة في التطبيق من وجهة نظر الخبراء كالتالي: مدخل (التدريب- التسويق- التمويل- الحماية وفرض الضرائب- المؤسسية - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). كما وأتضح أنه يمكن ترتيب المداخل تنازليا من حيث أهميتها كالتالي: مدخل (التسويق، ثم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثم مدخل الحماية الاجتماعية، ثم التدريب، ثم التمويل بنفس درجة الأهمية، ثم المدخل المؤسسي، ثم مدخل الضرائب الميسرة). واعتمدت هذه النتيجة على اعتبار أن قياس السهولة يتمثل في نسبة الخبراء الذين قالوا أن المدخل سهل التنفيذ وليس صعبا. فمثلا مؤشر سهولة مدخل التسويق هو حاصل قسمة التكرارت على إجمالي العدد مضروبا (أي عدد الخبراء الذين قالوا "سهل التنفيذ" على مجموع عدد الخبراء) مضروبا في 100، حيث يكون 86.7%.... وهكذا. أما مؤشر الأهمية فهو على نفس المنوال حاصل قسمة عدد الخبراء الذين قالوا أن المدخل مهم على مجموع عدد الخبراء مضروبا في 100، أي 15/15 في 100، أي 100% بالنسبة لمدخل التسويق ...وهكذا، ثم حسب مؤشر أولوية تطبيق المدخل كنسبة مئوية أيضا كما هو مبين في العمود الأخير من جدول (6) أي (الجذر التربيعي لحاصل ضرب مؤشر السهولة في مؤشر الأهمية). ثم تم ترتيب المداخل تنازليا حسب مؤشر أولوية التطبيق كما هو مبين بين الأقواس في العمود الأخير أيضا من جدول (6).

وقد حسبت هذه المؤشرات (مؤشرات السهولة والأهمية والأولوية) بطريقة أخرى مبينة في جدول (31) وذلك من خلال ضرب التكرار في الوزن مع الأخذ في الاعتبار تكرارات جميع الخبراء في جميع اختيارات السهولة والأهمية أي (سهل، و صعب) و (مهم،

و مهم إلى حد ما، و (غير مهم)، وترتب على ذلك ترتيب مختلف للمداخل يتبين في العمود الأخير من جدول (7).

جدول (30). مداخل تنمية القطاع غير الرسمي وفقا لمدى سهولة تطبيقها* وأهميتها وأولوية تطبيقها*** من وجهة نظر الخبراء (الطريقة الأولى).**

المدخل	سهل %	مهم %	% لأولوية التطبيق (الجذر التربيعي لـ % للسهولة X % للأهمية
مدخل التسويق	(2) 86.7	(1) 100	(1) %93.11
مدخل التدريب	(1) 93.3	(4) 40	(2) %61.09
مدخل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(7) 53.3	(2) 66.7	(3) %59.62
مدخل التمويل	(3) 80	(4) 40	(4) %56.57
مدخل الحماية الاجتماعية	(4) 66.7	(3) 46.7	(5) %55.81
المدخل المؤسسي	(6) 60	(6) 35.3	(6) %46.02
مدخل الضرائب الميسرة	(4) 66.7	(7) 1	(7) %8.67

*ترتيب السهولة أسفل النسب المئوية للسهولة.
**ترتيب الأهمية أسفل النسب المئوية للأهمية.
***ترتيب أولوية التطبيق أسفل أرقام أولوية التطبيق.

جدول (31). مداخل تنمية القطاع غير الرسمي وفقا لمدى سهولة تطبيقها* وأهميتها وأولوية تطبيقها*** من وجهة نظر الخبراء (الطريقة الثانية).**

المدخل	السهولة	الأهمية	أولوية التطبيق (متوسط السهولة والأهمية)
مدخل التسويق	(1) 28	(1) 45	(1) 36.5
مدخل التمويل	(2) 27	(4) 34	(2) 30.5
مدخل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(6) 23	(2) 36	(3) 29.5
مدخل التدريب	(7) 23	(3) 35	(4) 29
المدخل المؤسسي	(5) 24	(5) 33	(5) 28.5
مدخل الحماية الاجتماعية	(3) 25	(6) 31	(6) 28
مدخل الضرائب الميسرة	(4) 25	(7) 20	(7) 22.5

*ترتيب السهولة أسفل النسب المئوية للسهولة.
**ترتيب الأهمية أسفل النسب المئوية للأهمية.
***ترتيب أولوية التطبيق أسفل أرقام أولوية التطبيق.

وفيما يلي يبين جدول (32) ترتيب أولوية تطبيق المداخل حسب الطريقتين السابقتين:

أظهرت نتائج الطريقتين تطابقا في النتيجة فيما يتعلق بمداخل (التسويق و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الضرائب الميسرة) وذلك بالترتيبات (الأول والثالث والسابع، على التوالي)، وبالنسبة لترتيب المداخل الأخرى فقد حدث تبايناً بسيطاً لم يتعدى النقطة أو النقطتين.

جدول (32). عرض مقارني لترتيب أولوية تطبيق مداخل تنمية الصيادين والبنائين بطريقتين مختلفتين.

المدخل	ترتيب أولوية التطبيق بالطريقة الأولى	ترتيب أولوية التطبيق بالطريقة الثانية
مدخل التسويق	(1)	(1)
مدخل التدريب	(2)	(4)
مدخل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(3)	(3)
مدخل التمويل	(4)	(2)
مدخل الحماية الاجتماعية	(5)	(6)
المدخل المؤسسي	(6)	(5)
مدخل الضرائب الميسرة	(7)	(7)

ثالثا: مقارنة فاعلية مداخل التنمية بين رؤى كل من الخبراء والصيادين والبنائين: لعلنا نتذكر أن الصيادين والبنائين قد رتبوا فاعلية مداخل التنمية ترتيبا تنازليا كالآتي: من وجهة نظر الصيادين الحماية الاجتماعية أولا، ثم المدخل المؤسسي، ثم التمويل، ثم تكنولوجيا المعلومات، ثم التسويق، ثم الضرائب الميسرة، وأخيرا التدريب. وأما بالنسبة للبنائين فقد رتبوا فاعلية المداخل تنازليا كما يلي: الحماية الاجتماعية أولا، متطابقين بذلك مع الصيادين، ثم التسويق الذي احتل المرتبة الثانية في حين أنه احتل المرتبة الخامسة مع الصيادين، ثم المدخل المؤسسي الذي احتل المرتبة الثالثة متشابها في ذلك مع الصيادين حيث كان يحتل المرتبة الثانية، ثم مدخل تكنولوجيا المعلومات الذي احتل المرتبة الرابعة متطابقا بذلك مع الصيادين، ثم مدخل التدريب الذي احتل المرتبة الرابعة مكرر مقابل المرتبة السابعة مع الصيادين، ثم مدخل التمويل الذي احتل المرتبة السادسة مقابل المرتبة الثالثة مع الصيادين، ثم أخيرا الضرائب الذي احتل المرتبة السابعة مقابل المرتبة السادسة مع الصيادين. وإذا قارنا هذه النتائج مع تلك الخاصة بالخبراء فنلاحظ مايلي: اهتمام الخبراء بالجوانب المادية لتنمية الاقتصاد غير الرسمي مقابل اهتمام الحرفيين بالجوانب الاجتماعية: إذا حاولنا تقسيم المداخل السبعة إلى اجتماعية ومادية نلاحظ أن فئة المداخل الاجتماعية تشمل "الحماية الاجتماعية" و "المدخل المؤسسي"، بينما تمثل بقية المداخل فئة المداخل المادية. وتوضح النتائج السابقة تركيزا بينا للصيادين والبنائين على المداخل الاجتماعية التي تحتل قمة أولوياتهم، بينما تقع هذه المداخل في ذيل قائمة الأولويات بالنسبة للخبراء. ونظرا لأن معظم الخبراء يختصون في علم الاقتصاد فنجد النظرة التكنوقراطية تسود تقييماتهم واضعين بذلك مداخل التسويق، والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل في قمة الأولويات بينما يضعون المداخل الاجتماعية في مؤخرة أولوياتهم.

إتضح من جدول (33) أنه يمكن ترتيب مداخل التنمية علي حسب **موافقة الخبراء** عليها تنازلياً كما يلي : مدخل (التمويل- الحماية والتسويق – المؤسسية والتدريب - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الضرائب الميسرة).

إتضح من جدول (34) ان هناك تبايناً في نسبة وعدد التكرارات بالنسبة للخبراء في ترتيب مداخل تنمية القطاع غير الرسمي **وفقا لأهميتها** حيث جاءت النتائج أنه يمكن تطبيق مداخل تنمية القطاع غير الرسمي كالتالي: التمويل والتدريب، ثم التسويق، ثم المؤسسية، ثم الحماية ، تكنولوجيا المعلوت والاتصالات وأخيراً الضرائب الميسرة.

جدول رقم (33). الموافقة وعدم الموافقة علي مداخل التنمية لقطاعي الصيادين والبنائين من وجهة نظر الخبراء.

المداخل	فئة الخبراء	
	الموافقة %	الرفض %
التمويل	100	صفر
الحماية	93.3	6.7
التسويق	93.3	6.7
المؤسسية	86.7	13.3
التدريب	86.7	13.3
تكنولوجيا المعلومات	80	20
الضرائب الميسرة	73.3	26.7

جدول (34). ترتيب مداخل تنمية القطاع غير الرسمي للصيادين والبنائين وفقا لأهميتها.

المداخل	الترتيب	فئة الخبراء %
التمويل	الاول	33.3
	الثاني	20
	الثالث	26.7
	الرابع	6.7
	الخامس	6.7
	السادس	6.7
	السابع	____
الحماية	الاول	_____
	الثاني	13.3
	الثالث	13.3
	الرابع	13.3
	الخامس	33.3
	السادس	20
	السابع	6.7
المؤسسية	الاول	26.7
	الثاني	
	الثالث	13.3
	الرابع	40
	الخامس	20
	السادس	____
	السابع	_____
التدريب	الاول	33.3
	الثاني	20
	الثالث	26.7
	الرابع	13.3
	الخامس	_____
	السادس	_____
	السابع	6.7

المداخل	الترتيب	فئة الخبراء %
الضرائب	الاول	
	الثاني	13.3
	الثالث	
	الرابع	
	الخامس	13.3
	السادس	13.3
	السابع	60
التسويق	الاول	6.7
	الثاني	20
	الثالث	33.3
	الرابع	6.7
	الخامس	20
	السادس	13.3
	السابع	____
تكنولوجيا المعلومات	الاول	
	الثاني	
	الثالث	
	الرابع	20
	الخامس	6.7
	السادس	53.3
	السابع	20

ويتضح من جدول (35) أن أهم ثلاثة مداخل لتنمية العاملين في القطاع غير الرسمي من وجهة نظر الخبراء مرتبة تنازليا هي كالتالي (التسويق ثم التدريب وأخيراُ التمويل) .

جدول (35).مدي اعتبار الخبراء لكل مدخل من مداخل تنمية الصيادين والبنائين من أهم ثلاثة مداخل.

المداخل	فئة الخبراء	
	نعم	لا
	%	%
التمويل	80	20
التدريب	73.3	26.7
التسويق	60	40
المؤسسية	40	60
الحماية	26.7	73.3
الضرائب	20	80
تكنولوجيا المعلومات	___	100

مدي توافق نتائج الدراسة مع الفرض البحثي الثالث

الفرض الثالث: يتوقع أن يزداد ميل الخبراء لقبول وتفضيل مدخل التسويق والتمويل والمدخل المؤسسي بينما يميلون لرفض مدخل الضريبة الميسرة.

بناءً علي بيانات الجداول الثلاثة السابقة جداول (33، 34 ، 35) تبين أن يزداد ميل الخبراء لقبول وتفضيل مدخل التسويق والتمويل والمدخل المؤسسي بينما يميلون لرفض مدخل الضريبة الميسرة، ومن ثم يمكن قبول الفرض البحثي.

المقترحات:

يمكن تقسيم مقترحات الدراسة في محورين وهما مقترحات من وجهة نظر المبحوثين ومقترحات من وجهة نظر الفريق البحثي.

أولاً: مقترحات من وجهة نظر المبحوثين:

1-لايوجد إختلاف علي أن التنمية تمس كل نواحي الحياة ومن ثم يقترح الباحثون تقسيم مقترحات جذب العاملين المنتمين للقطاع الاقتصادي غير الرسمي إلي القطاع الاقتصادي الرسمي وفقاً للبعد الذي يمكن تنميته في المجتمع:

أ-مقترحات إدارية: وتتمثل فيمايلي: تسهيل إجراءات تسجيل المشروعات غير الرسمية، وتقديم إعفاءت ضريبية لأصحابها، وإعفاءات تأمينية، والرقابة علي الموظفين المتعاملين معهم تحت كاميرات.

ب-مقترحات إقتصادية إجتماعية : وتتمثل في الرقابة علي أسعار مستلزمات الإنتاج، وتوفيرها لهم بأسعارمعقولة، وتقديم الدعم النقدي وغير النقدي لهم مثل زيادة حصصهم من السلع التموينية، وإدخالهم في حزمة برامج الحماية الاجتماعية، وخفض سن المعاش الخاص بهم.

ج-مقترحات فنية: عمل حملات توعية من وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني والكيانات المعنية بهم بدفع الضريبة، والتأمينات وتوضح الفائدة التي ستعود منهما علي الفرد والمجتمع.

د- مقترحات تنظيمية: عمل نقابات لهم تطالب بحقوقهم، واستحداث أو تفعيل كيانات ينضم لها غير الرسميين تضمن إستمرارية العمل لهم (تسويق العمال غير الرسميين)أو عمل أماكن محددة خاصة بهم .

ه-مقترحات ثقافية: ترسيخ كل من مفهوم الثقافة التأمينية،وثقافة دفع الضرائب، وتشجيع الناجحين منهم بالسفر خارج البلاد للإستفادة من خبرات الدول الناجحة.

و-مقترحات قانونية:وتتمثل فيمايلي: سن تشريعات تنظم حياة غير الرسميين مثل دفع الضرائب، وعدد ساعات العمل، والأجراليومي، والدخول للنشاط، وتمويل النشاط، وتحديد الملكية.

ز-مقترحات إنتاجية: تنظيم العمل في النشاط الانتاجي طبقاً لبيئة الانتاج.

2- **أهمية وسهولة وتطبيق مداخل تنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي:** نجد اهتمام الخبراء بالجوانب المادية لتنمية الاقتصاد غير الرسمي مقابل اهتمام الحرفيين بالجوانب الاجتماعية: إذا حاولنا تقسيم المداخل السبعة إلى اجتماعية ومادية نلاحظ أن فئة المداخل الاجتماعية تشمل "الحماية الاجتماعية" و "المدخل المؤسسي"، بينما تمثل بقية المداخل فئة المداخل المادية. وأن الصيادين والبنائين قد ركزوا على المداخل الاجتماعية التي تحتل قمة أولوياتهم، بينما تقع هذه المداخل في ذيل قائمة الأولويات بالنسبة للخبراء. ونظرا لأن معظم الخبراء يختصون في علم الاقتصاد فنجد النظرة التكنوقراطية تسود تقييماتهم واضعين بذلك

مداخل التسويق، والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل في قمة الأولويات بينما يضعون المداخل الاجتماعية في مؤخرة أولوياتهم.

ثانياً: مقترحات من وجهة نظر الفريق البحثي:

لايوجد هدف أو روشتة سياساتية شاملة واحدة يمكنها معالجة المشكلات المرتبطة بجميع فئات المؤسسات أو الأنشطة أو العمالة غير الرسمية. ومن ثم فتقترح الدراسة مدخلا شاملا تكامليا يركز على أربعة توجهات عريضة لتنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي وخاصة دعم الفقراء العاملين الذين يشكلون غالبية القوى العاملة غير الرسمية هي:

*التوجه المؤسسي بما فيه تحسين بيئة العمل وخاصة قضية تسجيل المنشآت غير الرسمية وتنظيم الأعمال غير الرسمية.

*توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والقانونية لتشمل القوى العاملة غير الرسمية.

*خلق المزيد من فرص العمل.

*زيادة إنتاجية المنشآت غير الرسمية وزيادة القوى العاملة غير الرسمية.

أولاً: التوجه المؤسسي: يمثل تسجيل المنشآت غير الرسمية وتنظيمها وفرض ضرائب عليها المدخل الضيق الشائع لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنه يجب أن يتم ذلك من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالتسجيل وتقديم المزايا والحوافز مقابل دفع الضرائب. ومن المهم أيضًا تصميم لوائح مناسبة من شأنها أن تمنع قدر الإمكان أصحاب العمل، الرسمي وغير الرسمي، من تعيين العمال بشكل غير رسمي، أو إعادة الطابع غير الرسمي على منشآت أصبحت رسمية من قبل، وتشجيعهم على تقديم مساهمات صاحب العمل في الصحة والمعاشات التقاعدية لعمالهم وتوسيع نطاق المزايا الأخرى لتشمل عمالهم. إلا أن زيادة إنتاجية المنشآت غير الرسمية وزيادة دخل العاملين بها يتطلب أيضًا خلق بيئة سياساتية مواتية، فعلى سبيل المثال تحتاج البيئة السياساتية الاقتصادية إلى أن تكون داعمة للعمالة غير الرسمية وخاصة بين العمالة الفقيرة دون أن تكون متغافلة عنهم أو متحيزة ضدهم. وهذا يتطلب معالجة التحيزات في السياسات الاقتصادية والقطاعية القائمة، وكذلك تصميم وتنفيذ السياسات المستهدفة. كما يتطلب التأكد من أن السياسات الكلية والمشتريات الحكومية تخلق طلبًا على السلع والخدمات التي تنتجها المنشآت والعمالة غيرالرسمية. كما تشتمل البيئة السياساتية المواتية شروطا تجارية محسنة تمكن من المنافسة بفعالية في الأسواق. هذا ولا يحتاج فقراء العاملين إلى الموارد والمهارات فحسب، بل يحتاجون أيضًا إلى القدرة على التفاوض بشأن أسعار وأجور مجزية للسلع والخدمات التي يبيعونها، مقارنة بتكلفة المدخلات وتكلفة المعيشة.

ثانيا: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والقانونية: تحتل الحماية الاجتماعية مكانة جديدة على جدول أعمال سياسات التنمية، وخاصة في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية التي قوضت سبل معيشة العديد من الفقراء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (Horn، 2009 ، 2011). وقد اعتمد مؤتمر العمل الدولي (ILC) في يونيو 2012، توصية لحد أدنى عالمي للحماية الاجتماعية من شأنها أن تغطي الناس في جميع مراحل دورة الحياة وتتكون من مزيج من التحويلات النقدية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية بأسعار معقولة، وخاصة الرعاية الصحية. وهناك إجماع متزايد في دوائر سياسات التنمية حول الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات المستبعدة، وتكييف كل من التأمين

الاجتماعي والخاص لإدماج العمال غير الرسميين عن طريق توفير حوافز مالية وغيرها من الحوافز لانتمائهم، والتنسيق بين أشكال متنوعة من الحماية. وهناك إجماع متزايد حول الحاجة إلى معاشات عالمية وتغطية صحية. ولكن هناك القليل من الاتفاق على الدور المناسب للحكومة، ودرجة المسؤولية الحكومية والإنفاق العام، وكيفية المزج بين التأمين العام والخاص والرعاية الحكومية.

وبالنسبة للحماية القانونية هناك أيضًا التزام متزايد في دوائر سياسات التنمية بتوفير الحماية القانونية للفقراء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، وفي تقريرها النهائي المعنون "جعل القانون يعمل للجميع"، أعطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء الأولوية لثلاثة مجالات من الحقوق القانونية وتمكين الفقراء بشكل عام والفقراء العاملين بشكل خاص تمثلت في حقوق الملكية وحقوق العمل وحقوق الأعمال والتجارة. وقد أكدت اللجنة على أنه بدون حقوق الملكية، تظل القوة الاقتصادية الجوهرية للأصول التي يملكها الفقراء غير مستغلة (de Soto 2000). وبدون حقوق العمال، يفتقر الفقراء العاملون إلى مزايا العمال وظروف العمل اللائقة. وبدون الشركات المعترف بها قانونًا، لا يمكن للعمال الفقراء الوصول إلى الائتمان أو الأسواق، أو إنفاذ العقود، أو تأمين أعمالهم ضد الإفلاس. كما أبرزت اللجنة أن الفقراء بحاجة إلى الوصول إلى العدالة، وبشكل أعم، إلى سيادة القانون (CLEP 2008). ومن ثم فيتطلب توسيع نطاق الحماية القانونية للعمال الفقراء في الاقتصاد غير الرسمي إعادة التفكير وإصلاح الأنظمة القانونية القائمة في معظم البلدان. ويجب أن تشمل الأطر القانونية المواتية على حماية حقوق العمالة غير الرسمية واستحقاقاتها كعمال وريادييين بما في ذلك الحق في العمل (على سبيل المثال، البيع في الأماكن العامة)، وحقوق العمل أو الحقوق التجارية وحقوق الملكية والحماية ضد المخاطر وعدم اليقين وكذلك ضد الحالات الأساسية الشائعة المتمثلة في المرض والإعاقة وفقدان الممتلكات والموت.

ثالثا: خلق المزيد من فرص العمل: هناك إجماع واضح بين الباحثين على ضرورة إيجاد المزيد من الوظائف - ويفضل أن تكون وظائف لائقة أو رسمية - من خلال النمو كثيف العمالة. ويشير بعض الباحثين إلى أنه يمكن القيام بذلك من خلال سياسات التوظيف فقط بينما يصر آخرون على ضرورة دمجها في استراتيجيات التنمية بشكل أعم. ولا زال هناك بعض المهتمين الآخرين بشيرون إلى أن هذا يجب أن يشتمل على تحول في الهيكل العام لفرص العمل وقدرة الفقراء العاملين على الاستفادة من هذه الفرص عندما تصبح متاحة (Heintz، 2004).

رابعا: زيادة إنتاجية ودخول المنشآت غير الرسمية: يرى كثير من المهتمين بتنمية الاقتصاد غيرالرسمي ضرورة بذل الجهود لزيادة إنتاجية المنشآت غير الرسمية وزيادة دخل القوى العاملة غير الرسمية، وخاصة الفقراء في القوة العاملة. ويشتمل هذا التوجه على اتخاذ التدابير المستهدفة مثل الخدمات المالية، ودعم المشاريع، والتدريب، والإجراءات العامة لدعم الدولة، مثل خدمات البنية التحتية. وهنا تحتاج القوى العاملة غير الرسمية إلى أصول إنتاجية ومهارات تقنية ومهارات تجارية وخدمات البنية التحتية للمنافسة بشكل أفضل في الأسواق. ويتطلب هذا الاعتراف بموعد وكيفية اختلالات قوى السوق وانحياز السياسات لصالح المؤسسات الرسمية الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة غير الرسمية، أو لصالح العمال الرسميين على العمال غير الرسميين، أو لصالح الرجال على النساء في كل فئة من هذه

الفئات. فعلى سبيل المثال نجد في معظم المدن في جميع أنحاء العالم نقصا حادا في الوظائف بسبب عوامل مختلفة، منها زيادة عدد السكان، بالإضافة إلى قرارات الاستثمار التي تفضل نقل الصناعات خارج المدن استخدام التكنولوجيات كثيفة رأس المال. وهنا تحتاج الحكومة والقطاع الخاص إلى إعادة التفكير في قراراتهما الاستثمارية ووضع أولوية لإيجاد وظائف حضرية.وفي الوقت نفسه، نجد في المدينة يتم تقويض أو إتلاف فرص العمل الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي بسبب خطط التجديد الحضري التي تدمر أماكن عمل القوى العاملة الحضرية غير الرسمية.

كما نجد التخطيط الحضري الذي فشل في دمج سبل المعيشة الحضرية غير الرسمية في خطط المدن، ونجد سياسات المشتريات البلدية التي تستبعد المشغلين غير الرسميين في المناطق الحضرية من تقديم العطاءات لعقود السلع والخدمات. وفي هذا السياق، تدفع معظم القوى العاملة غير الرسمية في المناطق الحضرية الضرائب أو الرسوم أو الرشاوى بمختلف أنواعها إلى السلطات المحلية المختلفة لمجرد التمكن من سُبل عيشهم. وما يتلقونه في المقابل لا يكاد يذكر وغالبا ما يكون سلبيا. هذا ولا يتلقى معظم المنتجين في المنازل البنية التحتية الأساسية التي تجعل مكان عملهم في المنزل أكثر إنتاجية فهم يدفعون أسعارًا سكنية (وليس تجارية) للمرافق، ويخضعون لأنظمة تقسيم المناطق التي تقيد الأنشطة التجارية في المناطق السكنية، كما يعامل معظم الباعة المتجولين على أنهم مجرمون يخضعون لعمليات الإخلاء والمصادرة والمضايقات. هذا ويتم التعرف على القليل من ملتقطي النفايات لإسهاماتهم في إدارة النفايات وإعادة تدويرها، ويُحرم الكثير منهم من الوصول إلى النفايات، ولا يُسمح لمعظمهم بتقديم عطاءات لعقود إدارة النفايات الصلبة. والواقع أن هؤلاء المهمشين عادة ما يكونون على استعداد للتسجيل ودفع الضرائب المناسبة للمدينة، إذا كانت ستحصل على مزايا في المقابل - بما في ذلك الحق في متابعة سبل عيشهم. ومن ثم فيحتاج المخططون الحضريون والسلطات المحلية إلى قبول بل وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي، فهو المصدر الرئيسي للوظائف وسبل العيش في معظم مدن العالم النامي. إنهم بحاجة إلى إدراج سبل العيش غير الرسمية في المناطق الحضرية، وليس فقط المستوطنات العشوائية الحضرية، في خططهم الحضرية والتنمية الاقتصادية المحلية. ويتطلب ذلك من المخططين الحضريين والمسؤولين في المدينة وضع السياسات والخطط والممارسات التي لا تستبعد سبل المعيشة غير الرسمية الحضرية والقوى العاملة غير الرسمية الحضرية.

مستقبل الاقتصاد غير الرسمي: لا يغيب عن بصيرة الباحثين المعاصرين أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي لا يتمكن من إنشاء وظائف أو أعمال رسمية كافية، بالإضافة إلى تحول كثير من الوظائف الرسمية إلى طابع غير رسمي. ومن ثم فمن المتوقع استدامة العمالة غير الرسمية سواء في المديات القصيرة أو المتوسطة أو حتى البعيدة، ذلك لأن الاقتصاد غير الرسمي هو المصدر الأساسي للعمالة وللدخول الخاصة بالغالبية العظمى من القوة العاملة في الدول النامية. والمشكلة المزمنة حتى الآن هي أن العمالة غير الرسمية، مقارنة بالعمالة الرسمية، تحصل على دخول أقل وتتعرض لمخاطر أكبر، كما تفتقر إلى الفرص الاقتصادية والحماية القانونية والقدرة على ممارسة حقوقها الاقتصادية وقوتها التفاوضية (ILO، 2002). ومن ثم فيجب الاعتراف بالاقتصاد غير الرسمي والقوى العاملة كقاعدة عريضة للاقتصاد العالمي وقوته العاملة.

وتحتاج المؤسسات غير الرسمية والقوى العاملة غير الرسمية إلى تقدير مساهماتها بالإضافة إلى إدماجها في التخطيط الاقتصادي والأطر القانونية. هذا ولا يوجد أي تدخل سياساتي شامل واحد لمعالجة الاهتمامات المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم فهناك حاجة إلى النظر في مجموعة من التدخلات وتنفيذها. علاوة على ذلك، يجب تصميم هذه التدخلات واستهدافها لتلبية القيود والاحتياجات والمخاطر المحددة والخاصة بفئات مختلفة من العمال غير الرسميين مثل العاملين لحسابهم الخاص، وغير الرسميين بأجر، والمنشآت غير الرسمية الكبيرة مقابل المنشآت الصغيرة، والذين يهربون من اللوائح مقابل هؤلاء الذين تعتبر اللوائح والقوانين الحالية غير ملائمة أو غير ذات صلة بهم. وهناك درس سياساتي عام آخر، هو أن جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى مراجعة من حيث تأثيرها على الاقتصاد غير الرسمي وأجزائه المكونة له. فلا ينبغي الافتراض، كما كان من قبل من جانب البنك الدولي وآخرين في منتصف التسعينيات، أن السياسات الاقتصادية لا يمكن أن تصل إلى الاقتصاد غير الرسمي ولا تؤثر علىه (World Bank، 1995). ذلك لأن معظم السياسات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على الاقتصاد غير الرسمي. ومن ثم فيتمثل التحدي لواضعي السياسات في رصد التأثيرات الإيجابية والسلبية على حد سواء للسياسات المختلفة على فئات مختلفة من القوى العاملة غير الرسمية ومعالجة آثارها السلبية. وهذا يتطلب الاعتراف بأن آثار العمالة للنمو الاقتصادي تسير في طريقها من خلال الأسواق والسياسات والمؤسسات (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) بطرق مختلفة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وللعمال الرسميين وغير الرسميين، وللنساء والرجال ضمن كل فئة من هذه الفئات ومعالجة هذه الحقيقة. وعلاوة على ذلك، ولضمان مناسبة استجابات السياسات العامة للقيود والمخاطر التي يواجهها العمال غير الرسميين، وخاصة العمال الفقراء، فإننا نحتاج إلى رؤية واضحة للإحصاءات الرسمية وصوت تمثيلي في وضع القواعد وعمليات صنع السياسات. كما أن وهناك حاجة لدعم الجهود الحالية لتحسين تقديرات العمالة غير الرسمية والمنشآت غير الرسمية في إحصاءات القوى العاملة الرسمية، وكذلك الإحصاءات الاقتصادية الأخرى التي تحتاج إلى تعزيز واستدامة. والأهم من ذلك أن الجهود المبذولة لتعزيز منظمات العمال غير الرسميين وتشجيع تمثيل هذه المنظمات في عمليات وضع القواعد وصنع السياسات تحتاج إلى زيادة ودعم.

إن ما نحتاج إليه، بشكل أساسي، هو نموذج اقتصادي جديد، نموذج لاقتصاد هجين يحتضن التقليدية والحداثة، والحجم الصغير والحجم الكبير، وغير الرسمي والرسمي. المطلوب هو نموذج اقتصادي يسمح لأصغر الوحدات وأقل العمال قوة بالعمل جنبا إلى جنب مع أكبر الوحدات وأقوى اللاعبين الاقتصاديين، يسمح للمنتجين المحليين في سلاسل القيمة العالمية أن يكونوا قادرين على المساومة مع اللاعبين المهيمنين في هذه السلاسل للحصول على حصتهم الصحيحة من القيمة المضافة، يسمح للبائعين المتجولين بالعمل جنبًا إلى جنب مع تجار التجزئة وتجار الجملة - جنبًا إلى جنب مع المتاجر وأسواق الجملة ومراكز التسوق - في المناطق التجارية المركزية. يسمح لجامعي النفايات بالوصول إلى النفايات وتقديم عطاءات للحصول على عقود إدارة النفايات الصلبة جنبًا إلى جنب مع الشركات الكبيرة. يسمح لعمال البناء غير الرسميين بالحصول على بعض الحماية والمزايا الخاصة بعمال البناء الرسميين. ويتيح دمج عمال النقل غير الرسميين بشروط منصفة في أنظمة النقل العامة والخاصة. ويسمح لأصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الزراعيين باليومية بالتنافس بشروط

منصفة مع أصحاب الحيازات الكبيرة ومزارع الشركات. ويسمح لصغار المنتجين بالتنافس في أسواق التصدير بشروط عادلة إلى جانب المزارع التجارية الكبيرة. في كلمة موجزة، كما اعتنق العالم "التنوع الحيوي" في العقود القليلة الماضية عليه اليوم أن يعتنق "التنوع الاقتصادي"، فهما ضروريان للتنمية الشاملة والمستدامة.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

آدم (adam)، هبة الله ، (2018): **الدروس المستفادة من تجربة بيرو في التمويل متناهي الصغر(التمويل متناهي الصغر ودوره في مكافحة الفقر)**، مايو 2018. ذكر في https://www.researchgate.net/publication/325060149

الأسرج، حسين عبد المطلب،(2010): **انعكاسات القطاع غير الرسمي علي الاقتصاد المصري**، وزارة الصناعة والتجارة والخارجية المصرية.

الساعدي، عمر مفتاح، انور عبدالكريم البصير،(2013): **اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي** ، جامعتي سرت وطرابلس، لبيا ، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 37 يناير يونيو.

الغيطاني، ابراهيم ، أسماء الخولي ،(2015): **مداخل الدمج" الآمن "للاقتصاد غير الرسمي في مصر**، بدائل، سلسلة" دراسات سياسات "فصيلة محكمة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، مؤسسة الاهرام شارع الجلاء، السنة السادسة العدد13- اكتوبر ، ص11-12.

الشربيني، ايمان أحمد، ممدوح الشرقاوي، زلفي شلبي، سمير عريقات، عزت زيان، محمد حسن توفيق، حنان رجائي، مها الشال، محمد محمد أبو سريع،(2016): **الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر**، معهد التخطيط القومي، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم (275) سلسلة علمية محكمة، اكتوبر.

العزاوي، سالم جاسم محمد، (2017): **البحث الكيفي في العلاقات العامة (دراسة تحليلية لبحوث العلاقات العامة في العراق للمدة من 1989 الي 2016**، جامعة بغداد، كلية الاعلام.

العضيمي، محمود صادق، ومحمد سيد أحمد،(2018): **الاقتصاد غير الرسمي وأثره علي الاقتصاد الزراعي، رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة في مصر**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر السادس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، نادي الزراعيين، الدقي القاهرة ، يومي 7و8 نوفمبر.

المالكي ، مجدي ، حسن لدادوة ، ياسر شلبي ،(2000):**مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية دراسة حالات** ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس .

الوالي، فاطمة ،(2015): **قياس متعدد الابعاد للفقر في الجزائر (الاقتصاد غير الرسمي)،تخصص التحليل الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رسالة دكتوارة.

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USIAD، **كيف يتم إجراء بحث نوعي**، بدون تاريخ.
بن سعود، رحاب محمد،(2013): **اقتصاد الظل واقع ملموس وحلول مقترحة مجلة جامعة بنغازي العلمية**، العدد الثالث والرابع، السنة السادسة والعشرون.
بناصر، بوجرفة،(بدون تاريخ): **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي : مقاربة تحليلية**، جامعة معسكر.
ثابت، فؤاد،(2006): **ورقة عمل عن القطاع غير الرسمي ماله وما عليه** ، اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل بالتعاون مع مؤسسة فريدرتش ايبرت، يونيو .
ثابت، فؤاد،(2009): **نحو رؤية جديدة لعمل الباعة الجائلين في مصر رؤية الاتحاد في استبيان الباعة الجائلين**، اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة،ديسمبر.
ثورية، بلقايد، بن زاير مبارك،(2016): **البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 6 سبتمبر.
جامع ، محمد نبيل، (2019) : **البحوث النوعية ودراسة الحالة** |، جامعة الاسكندرية ، كلية الزراعة، قسم التنمية الريفية .
جامع، محمد نبيل، (2000): **التنمية في خدمة الأمن القومي الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان**، منشاة المعارف ، الاسكندرية.
جامع، محمد نبيل، (2010): **علم الاجتماع الاقتصادي (الأصول الاجتماعية للتنمية الاقتصادية)**، دارالجامعة الجديدة، الاسكندرية.
جمال الدين، العاقر،(2008): **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي (دراسة حالة بلدان المغرب العربي)**، تخصص الاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوري قسنطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، ماجستير،.
حسينة، قاشي، (بدون تاريخ): **القطاع غير الرسمي في الجزائر مجالاته وممارسته**،العدد 12، دراسات اجتماعية.
دستور جمهورية مصر العربية ،(2014)، ص16.
ريان، عادل محمد،(2003): **إستخدام المدخلين الكمي والكيفي في البحث دراسة إستطلاعية لواقع أدبيات الادارة العربية**، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الثالث، البحوث الإدارية والنشر، جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم إدارة الاعمال، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
زعلاني ، محمد: شمولية **ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلي الاقتصاد الجزائري ((تأصيل المعني ـ بحث في الأسباب والآثار) أبحاث اقتصادية وإدارية** ـ جامعة باتنة ـ الجزائر ـ العدد العاشر ديسمبر 2011، ص126.
زينب، هيمي، (بدون تاريخ): **إشكالية تطبيق المقابلة في العلوم الاجتماعية**، دراسة ميدانية في قسم علم الاجتماع على بعض طلبة الماجستير جامعة الجزائر.
سليم، العايب، (بدون تاريخ) **المقاربة الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية**، جامعة سعد دحلب.
سليمة، بوخيط، (2014): القطاع غير الرسمي هل يكون صمام أمان الفقراء ؟ جامعة المسلية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 6 جانفي، الجزائر.

عايش، (2007):**مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية** ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة، رسالة ماجستير، 2017.

عبد العزيز، بن قيراط ، (2008)، **تمويل المشاريع الاستثمارية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية** ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، رسالة ماجستير.

عبد الغفار ، فاروق عبد الغفار ،(2016): **الاقتصاد غير الرسمي دراسة تحليلية للحالة المصرية** ، يوليو.

عبد المجيد، أيمن، أباهر السقا، (2014): **دليل ومبادئ عمل تطبيقية حول البحوث الميدانية في الاراضي الفلسطنية المحتلة تقييم تجربة ورؤية للمستقبل**، جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية.

عثمان، محمد سمير محمد،(2018): **محددات الاقتصاد غير الرسمي: دراسة تطبيقية علي مجموعة من الدول المتقدمة والنامية في الفترة (1999-2012)**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير.

علي، بودلال،(2017): **القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته**، وسبل استقباطه ،العدد 01، المجلد 04 ، مراجعة مغاربية لاقتصاديات ادارة الرمال، مارس.

عوض الله، صفوت عبد السلام،(2002): **الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه**، دار النهضة العربية، القاهرة .

غالي ، نرمين طلعت، نهي فوزي منصور و سحر سعد البرواي و فادية ثابت عياد و وهدي ابراهيم عبد المجيد و صفاء حلمي السيسي،(بدون تاريخ): **العمل غير الرسمي وأثره علي الاقتصاد القومي**، وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، الادارة المركزية للبحوث المالية والادارية ، الالدارة العامة للبحوث المالية ، مصر.

غروفر، اناند،(2012): **تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية**، مجلس حقوق الانسان الدورة العشرون البند 3 من جدول الاعمال،مترجم، الجمعية العامة، للامم المتحدة، 10 ابريل ، ص 7.

غوش، جاياتي،(2007): **سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، الاستراتجية الانمائية الوطنية**، مذكرة معلومات أساسية، مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة جواهرلال نهرو، نيوديلهي، الهند، ترجمة سيف الدين عموص، الامم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة،

فاطمة ، الوالي ، بن شلاط مصطفي، (2017) : **طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر** ، جامعة طاهري محمدار بشار ، الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE.

مجموعة البنك الدولي،(2016): **تقرير عن التنمية في العالم ، العوائد الرقمية عرض عام** ، واشنطن، ذكر في www.worldbank.org

معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية،(2000): **المساواة بين الجنسين كفاح من أجل العدالة في عالم غير متساو ملخص عام** ، ترجمة مركز معلومات قراء الشرق الاوسط ميريك،

مكتب العمل الدولي ،(2014): **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الي الاقتصاد المنظم ،** مؤتمر العمل الدولي الدورة 103، التقرير الخامس، البند الخامس من جدول الاعمال، جنيف ، سوسيرا.

نجوم، اسامة،(2013): **اقتصاد الظل في سورية حجمه، وأسبابه، وأثاره،** عمران، عدد 3 ، شتاء.

هاشم ، يحي محمد محمد، (بدون تاريخ): **التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر**.

هدهود، أيمن، أحمد عبد الوهاب، ندي سليمان، نوران مهران، أحمد رجب، أحمد صبحي،(2017): **دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر،** صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية، المركزالمصري لدراسات السياسات العامة.

يحي، عبد السلام فرج،(2015)، **استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في قياس حجم اقتصاد الظل(الاقتصاد غير الرسمي)،** قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، مجلة أفاق اقتصادية، العدد الاول.

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية:

Abd aelhamid, Ahmed Fathy Ahmed,(undated); **informal sector measurement**, CAPMAS – Egypt.

Abd El-Fattah, A. Mohamed,(2012); **A survey –based exploration of satisfaction and profitability in Egypt‹s informal sector**, working paper No .169,p 1-9.

Angel-Urdinola, F, Diego ,(2012); **micro-determinants of informal employment in the middle east and north Africa region**, social protection and labor, world bank, S p discussion paper.

de Soto, H. ,(2000);**The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else**. New York: Basic Books.

El mahdi, alia,(2002);**towards decent work in the informal sector: the case of Egypt, series on the informal economy**, employment paper, employment sector, Geneva, ILO, website: www.ilo.org/publns, international labor office, Printed in Switzerland, P1- 22.

Garcia-Boliver, omar,(2006); **is it a problem a solution or both? The perspective of the informal business**, Northwestern, university school of law, paper 1.

Gutman, pette, (1977); **the subterranean economy financial analysts University of Southampton**, UK, economic research forum, working paper no. 456, p1-6.

Heintz, J., (2004);**Elements of an Employment Framework for Poverty Reduction in Ghana**. New York: UNDP.

Horn, Z. E. (2009);**No Cushion to Fall Back On: The Global Economic Crisis and Informal Workers**. Cambridge, MA, USA: WIEGO and Inclusive Cities.

ILO, International Labour Office,(2002); **Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture**. Geneva: ILO. Written by Marty Chen and Joann Vanek using multi-country data analyzed by Jacques Charmes and country studies by Debbie Budlender, Peter Buwembo, Nozipho Shabala, Jeemol Unni, Marge Guerrero, Rodrigo Negrete, Françoise Carré, and Joaquin Herranz, Jr. Geneva: ILO.

Nijenhuis , Karin. (2015) ;**knowledge platform on inclusive development policies, include one – pager on the informal sector**, publication at http: //include platform.net/ downloads / developing –the- informal-sector-for- inclusive-growth.

Rizk, Reham and Shadwa Zaher, (2013) **; feminization and informality**: the case of Egypt, British university.

Un Commission on Legal Empowerment of htge Poor (2008). **Making The Law Work for Everyone**. P. 30.

vainio, Antti.(2012); **market –based and rights based approaches to the informal economy**, a comparative analysis of the policy implications,a market in Maputo, uk.

Willard, jean charless, (1989); l **economice souteraine dans les comptes nationaux**, N 226, econom statistique, paris.

World Bank,(1995);**World Development Report ,Workers in an Integrating World**, Washington, DC: World Bank.

الملاحق:

ملحق يوضح بنود مداخل تنمية القطاع الاقتصادي غير الرسمي

البنود	مدي أهمية البند			سهولة التنفيذ	
	مهم	مهم الي حد ما	غير مهم	سهل	صعب
1- إنشاء منظمة تسهل حصول العمالة غير الرسمية علي قروض ميسرة البنوك					
2- عمل منظمة في القرية تمد العمالة غير الرسمية بالقروض مقابل ان البنك الممول لها يتشارك معها في أصل رأس المال وأرباحه.					
3- مشاركة جمعيات رجال الاعمال في تمويل المشروعات لأصحاب المهن غير الرسمية بأسعار فائدة بسيطة .					
4- القرض يعطي لمجموعة وليس لواحد عن طريق منظمة منتمي اليها العمالة غير الرسمية.					
5- تقديم الجمعيات الاهلية خدمات القروض والائتمان والتأمين علي أصحاب المشاريع غير الرسمية بسعر فائدة منخفض.					
6- توفير سبل إقراض ميسرة لأصحاب المهن غير الرسمية بأسعار فائدة مخفضة وضمانات ميسرة وفترة سماح طويلة.					
7- شفافية المعلومات عن التمويل مثل أسعار الفائدة، وجعلها متاحة للجمهور في الصحف وعلي شبكة الانترنت.					
8- كل خمسة أفراد بيشتغلوا نفس المهنة يشتركوا ماليا مع بعض.					
9- عقد دورات تدريبية لمحو الامية المالية عن طريق كيان مستحدث منظم للعمالة غير الرسمية.					
10- شرط منح القروض لأصحاب المشاريع غير الرسمية الاشتراك في التأمينات الاجتماعية.					
11- إدخار جزء من دخول أصحاب المشاريع غير الرسمية للتأمينات الاجتماعية.					
12- عمل حملات لتوعية أصحاب المشاريع غير الرسمية (الصحف ، التلفزيون، ندوات) بأهمية التأمين عن طريق منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الجهات الحكومية.					
13- تجميع إشتراكات التأمين الاجتماعي في القري عن طريق الجمعيات الاهلية .					
14- تغطية التامين الصحي لأصحاب العقود الشفوية (اللي شغالين بدون عقد عمل) .					
15- خفض تكاليف التأمين الاجتماعي.					
16- إعطاء قروض للأسر الفقيرة مقابل أن أولادها يستمروا في المدرسة.					
17- شرط منح القروض لأصحاب المشاريع غير الرسمية الاشتراك في التأمينات الاجتماعية.					
18- الجمعيات الاهلية يمكن أن تساعد في تقديم خدمات التدريب والتمويل والتسويق للعاملين غير الرسميين .					

19- تقديم خدمات التدريب والتمويل والتسويق للقطاع غير الرسمي هي مسئولية الحكومة					
20- الحكومة بالتعاون مع الجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني تقدم خدمات التدريب والتمويل والتسويق للقطاع غير الرسمي					
21- عمل قوانين تنظم عمل أصحاب المشاريع غير الرسمية.					
22- تخفيض رسوم تراخيص المشاريع الصغيرة.					
23- إعمال العقود الشفوية والكتابية للعمال غير الرسميين.					
24- عمل نقابات عمالية للعمال غير الرسميين.					
25- عمل وزارة للمشروعات الصغيرة.					
26- إضافة ثقافة العمل الحر في مقررات دراسية لطلاب المدارس الثانوية والجامعات.					
27- إنشاء جمعية في كل قرية تربط العمال غير الرسميين بمؤسسات الدولة.					
28- فصل الموظفين المرتشين					
29- إستخراج التراخيص لأصحاب المشاريع غير الرسمية بأقل تكلفة.					
30- توصيل الخدمات العامة لأصحاب المشاريع غير الرسمية بأقل تكلفة.					
31- تخفيض الضريبة علي المشاريع غير الرسمية .					
32- تسويق منتجات المشاريع غير الرسمية.					
33- إعطاء الحكومة فترة سماح للمتعثرين من اصحاب المشاريع غير الرسمية					
34- إستفادة الشركات الانتاجية التابعة للحكومة من منتجات أو أنشطة العمالة غير الرسمية.					
35- من المستحسن الجهات التي تعطي القرض تدرب العمال غير الرسميين علي كيفية الاستفادة من القرض.					
36- توفير آلية لتدريب العمال غير الرسميين في مواقع العمل الفعلي.					
37- تدريب العمال غير الرسميين في مراكز التدريب فقط.					
38- أصحاب الخبرة من العمال غير الرسممين يدربوا طلاب المدارس الثانوية والجامعات.					
39- عمل حملات لتوعية العمال غير الرسميين (الصحف ، التلفزيون، ندوات) بأهمية التدريب عن طريق منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الجهات الحكومية.					
40- البحث عن حلول لمشاكل العمالة غير الرسمية من خلال المراكز البحثية .					
41- إنشاء مراكز تدريب للعمالة غير الرسمية بأسعار رمزية.					
42- الحكومة متاخدش ضريبة لمدة خمس سنوات من العمال غير الرسميين هذا الاعفاء مشروط بالتسجيل لدي مصلحة الضرائب.					
43- إذا سجلت المشاريع غير الرسمية في مصلحة الضرائب تعافي من دفع رسوم (إستخراج التراخيص).					

44- إذا سجلت العمال غير الرسميين في مصلحة الضرائب يتم التأمين عليهم وعلي أسرهم مباشرة مقابل دفع أقساط شهرية بسيطة (اشتراكات الضمان الاجتماعي.					
45- الضرائب اللي تتجمع من كل منطقة يتعمل بها خدمات في نفس المنطقة.					
46- الضرائب اللي يدفعها أصحاب المشاريع غير الرسمية مخفضة و وتحسب علي صافي الدخل.					
47- دعم الخدمات التي يحتاجونها أصحاب المشاريع غير الرسمية مربوط بتسجيل مشاريعهم في مصلحة الضرائب من كهرباء، ماء، .....الخ.					
48- ربط الخدمات العامة للمشاريع غير الرسمية مثل كهرباء، مياه ....بالالتزام الضريبي.					
49- عمل حملات لتوعية العمالة غير الرسمية من خلال (الصحف ، التلفزيون، ندوات) بأهمية دفع الضريبة (نشر الثقافة الضريبية).					
50- إنشاء وحدة في كل قرية تقوم بتجميع الضريبة.					
51- ربط ترخيص مزاولة المهنة الذي يجدد سنويا بدفع الضريبة.					
52- دفع ضريبة مخفضة مرة واحدة سنوياً علي المشروع غير الرسمي.					
53 ـ دفع الضريبة يكون عن طريق إستلام إيصال رسمي.					
54- أصحاب المشاريع غير الرسمية المتظمين بتقديم تقارير ضريبية لمصلحة الضرائب يعفوا من الضرائب المستحقة بنسبة 50%.					
55- قيام جمعيات تنمية المجتمع بمساعدة أصحاب المشاريع غير الرسمية في تسويق منتجاتهم محلياً ودولياً.					
56- إقامة معارض تجارية لتسويق منتجات المشاريع غير الرسمية.					
57- الحكومة تمد شبكة الانترنت لكافة أنحاء الجمهورية لكي يستفيد منها أصحاب المهن غير الرسمية .					
58- الحكومة تنشئ موقع اليكتروني لكل أصحاب مهنة غير رسمية (حرفيين، مزارع دواجن) من خلاله يعرف كل مايدور حول هذه المهنة.					
59- دفع أقساط القروض والضرائب والاستعلام عن القروض في المهن غير الرسمية يكون اليكترونيا.					
60- قيام الجمعيات الاهلية بتدريب أصحاب المهن غير الرسمية علي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مهنهم.					
61- عمل حملات لتوعية أصحاب المهن غير الرسمية من خلال (الصحف ، التلفزيون، ندوات) بأهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الجهات الحكومية.					

Promotion of the Informal Economic Sector In Rural Development In Some Villages Beheira Governorate

Mohamed Nabil Gamie, Abd El-Raheem Abd El-Raheem Al-Haidary, Mohamed Ibrahim Elezaby, Hammad Ibrahim Hamied Ali Azaz
Department of Rural Development ,Faculty of Agriculture, Alexandria University

ABSTRACT:

The main objective of this study is exploring ways of promotion of the informal economic sector. The word “promotion” is more than the word “organization” or “rehabilitation” that have mentioned in the 2014 Constitution, or the two commonly used words “merging or integrating”, which are intended to reduce the size of the informal economy into a formal economy in order to increase controling and expanding the tax base. The philosophy of the word "promotion" here is to improve the performance of the informal economy, whether or not it includes its integration into the formal economy. the study aimed also to follow: Identify some of the economic and social characteristics of the respondents who are working in informal economic activities, identify the motives of work in the Informal economic activities from the point of view of the respondents, identify the different approaches to the development of the informal economic sector and determine their relative importance from the point of view of both experts and informal workers, and then make proposals to improve the performance of the informal economy.

The study used a mixed method based on the combination between qualitative and quantitative research, The sample was a purposive sample, composed of fishermen, builders and experts. The study findings indicated that among important ways to activate the role of informal economic activities are: Tax exeptions, inclusion in the social protection programs package, lowering pension age, the creation of unions to defend their rights, the creation or activation of non-official entities to ensure the continuity of work for them, and the enactment of legislation regulating the lives of non-officials such as paying taxes; extend working hours, agribusiness, activity entry, activity financing, and ownership determination. As for the application of the approaches to the development of the informal economic sector, fishermen and builders have focused on social approaches, namely social protection and institutional approaches, which are at the top of their priorities. Experts focused on marketing, training, information communication technology and finance approaches. The approach of the tax was not accepted by both.